The Levant

www.THELEVANTNEWS.com

يونيو 2021 م - 1442 هـ | العدد ٢٤ — The Levant News Media International - London جريدة شهرية تصدرها مؤسسة

المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

مصر والسودان تحاصران الإخوان

الصفحة:5

أردوغان وإسرائيل.. مُزاودات بالأخلاق ومُنافسة على الجرائم

الصفحة: 6

ترامب.. الرئيس الذي حوّل أنظار الأمريكيين إلى الإرهاب الداخلي

الصفحة: 7

مفاوضات فيينا النووية وورقة غزة

الصفحة: 12

حسن عبد العظيم لـ"ليفانت":
أجهزة النظام السوري الأمنية هي من رشّحت منافسَي الأسد

حسن عبد العظيم

الإعلان عن نتيجة ما سمي بـ"الانتخابات الرئاسية " لدى النظام السوري، لم يكن ذا جدوى، فقد حسمت نتائجها من قبل إجرائها، سيما وأنّ النظام كان قد عمد قبل شهرين، إلى اعتقال عدد كبير ممن وصلوا للمشاركة في مؤتمر "جود"، وهو ما أثبت للجميع بما لا يرقى إليه شكّ، بأنّ النظام ماضٍ في ممارساته القمعية، وأن لا أمل في إصلاحه!

ويرى المنسق العام لهيئة التنسيق أنّ "الانتخابات الرئاسية مزيفة"، وأنّه "منذ عام 2000 حتى اليوم، ما يجري هو عبارة استفتاء شكلي ومفبرك ومزيف"، وذلك خلال تصريحات خاصة أدلى بها لـليفانت نيوز.

وأشار إلى أنّ "انتخابات مجلس الشعب، الذي يوافق على ترشيح الأمين العام لحزب البعث لرئاسة الجمهورية كمرشح وحيد، يعرض على استفتاء شكلي لمرشح وحيد دون أي منافس".

ويتابع: "بقيت الأمور على حالها من عدم الاستقرار، وأقدم الأسد على ترشيح نفسه مع توجيه الأمر لحزب من أحزاب جبهة النظام بترشح عضو، وتكليف جهاز الأمن الوطني بترشيح شخص آخر، كان معارضاً قبل حوالي9 سنوات، ليبدو الأمر تنافساً بين المرشح الوحيد، وبين تابعين للنظام، وليس استفتاء وتوجيهاً من قبل مكتب رئاسة المجلس بمنحهما عدد الأصوات المطلوب للترشيح، لكن اللعبة سرعان من انكشفت".

الإمارات تُساند مصر لحلّ قضايا المنطقة

شدّد المستشار الدبلوماسي لرئيس الإمارات، أنور قرقاش، على أنّ "دعم الإمارات للجهود المصرية لوقف إطلاق النار في غزة يمثل توجه الدولة العقلاني وإيمانها بمركزية دور القاهرة في قضايا المنطقة".

وذكر قرقاش، ضمن تغريدة عبر موقع التواصل الاجتماعي "تويتر": "اتصال ولي عهد أبو ظبي، الشيخ محمد بن زايد، مع الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، وتعبيره عن دعم الإمارات للجهود المصرية نحو وقف إطلاق النار في غزة، وحقن دماء المدنيين يمثل توجه الإمارات العقلاني وإيمانها بمركزية الدور المصري في قضايا المنطقة". وأردف المستشار الدبلوماسي لرئيس الإمارات، أن "مقاصد الإمارات الواقعية والحكيمة تصب في مصلحة دول المنطقة وشعوبها".

وكان قد أكد الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بدولة الإمارات العربية المتحدة، في الخامس والعشرين من أبريل الماضي، خلال جلسة مباحثات عقدها مع الرئيس المصري في القاهرة، على التعاون الاستراتيجي الراسخ بين البلدين وتعظيم التنسيق المصري الإماراتي كدعامة أساسية لحماية الأمن القومي العربي.

بايدن لـ السيسي: مُلتزمون بالأمن المائي لمصر

شدد الرئيس الأمريكي جو بايدن، على عزم بلاده ببذل كل الجهود من أجل ضمان الأمن المائي لمصر، وفق ما قاله بسام راضي، الناطق الرسمي باسم الرئاسة المصرية، الذي نوّه إلى أنّ الاتصال بين الرئيس السيسي وبايدن تناول تبادل الرؤى بخصوص تطورات الموقف الراهن لملف سد النهضة.

وأشار بأن الرئيس السيسي رحب بالجهود الأمريكية المتواصلة في هذا السياق، وذكر بأن الرئيس المصري أكد على تمسك مصر بحقوقها المائية من خلال التوصل إلى اتفاق قانوني منصف وملزم يضمن قواعد واضحة لعملية ملء وتشغيل السد.

وأشار أن الرئيس جو بايدن أبدى تفهم واشنطن الكامل للأهمية القصوى إلى تلك القضية للشعب المصري، لافتاً إلى نيته بذل الجهود من أجل ضمان الأمن المائي لمصر، ووفق الناطق، فإنّه جرى التوافق بخصوص تعزيز الجهود الدبلوماسية خلال الفترة المقبلة بغية التوصّل إلى اتفاق يحفظ الحقوق المائية والتنموية لكافة الأطراف.

سد النهضة في اثيوبيا

حسن عبد العظيم لـ"ليفانت":
أحد منافسي الأسد في "الانتخابات" جرى تكليفه من قبل أجهزة الأمن

بسام سفر

الإعلان عن نتيجة ما سمي بـ"الانتخابات الرئاسية " لدى النظام السوري، لم يكن ذا جدوى، فقد حسمت نتائجها من قبل إجرائها، سيما وأنّ النظام كان قد عمد قبل شهرين من إجراء "الانتخابات"، وقبيل الإعلان عن إجرائها أصلاً إلى اعتقال عدد كبير ممن وصلوا للمشاركة في مؤتمر "جود"، وهو ما أثبت للجميع بما لا يرقى إليه شكّ، بأنّ النظام ماضٍ في ممارساته القمعية، وأن لا أمل في إصلاحه!

ما سبق، دعا المنسق العام لهيئة التنسيق "حسن عبد العظيم"، إلى التصريح بأن "الانتخابات الرئاسية مزيفة"، وأنّه "منذ عام 2000 حتى اليوم، ما يجري هو عبارة استفتاء شكلي ومفبرك ومزيف"، وذلك خلال تصريحات خاصة أدلى بها لليفانت نيوز.

ويعتبر"حسن عبد العظيم" من الشخصيات السياسية المعارضة منذ زمن طويل، اشتهر بمواقفه المعارضة للنظام السوري في زمن الأسد الأب والابن، ويشغل موقع المنسق العام لهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديموقراطي،فضلاً عن كونه عضواً في المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي.

ويرى "عبد العظيم"، أنّ "انتخابات مجلس الشعب الذي يوافق على ترشيح الأمين العام لحزب البعث لرئاسة الجمهورية كمرشح وحيد، يعرض على استفتاء شكلي لمرشح وحيد دون أي منافس، وعندما تم تعديل المادة المتعلقة بترشيح الأسد الابن خليفة للأسد الأب من حيث سن المرشح من أربعين سنة إلى 36سنة هو عمر الأسد الابن، تقدّم د. منذر موصلي عضو مجلس الشعب بمداخلة (أكد فيها التزامه بالموافقة على ترشيحه مع التمني بعدم تحديد سن المرشح بالتطابق التام مع سنه بحيث تكون بين 30 و 36سنة تسابق الانتهازيون في المجلس على التهجم عليه والمطالبة بطرده لمعارضته أو إجباره على الاستقالة، ولم تقتنع بها غالبية الشعب السوري ولا المعارضة في الداخل والخارج ولا المجموعة العربية أو المجتمع الدولي"، ويتابع: "بقيت الأمور على حالها من عدم الاستقرار وأقدم الأسد على ترشيح نفسه مع توجيه الأمر لحزب من أحزاب جبهة النظام بترشح عضو، وتكليف جهاز الأمن الوطني بترشيح شخص آخر، كان معارضاً قبل حوالي9 سنوات، ليبدو الأمر تنافساً بين المرشح الوحيد، وبين تابعين للنظام، وليس استفتاء وتوجيهاً من قبل مكتب رئاسة المجلس بمنحهما عدد الأصوات المطلوب للترشيح، لكن اللعبة سرعان من انكشفت".

وحول الظروف التي تعيشها سوريا في الوقت الراهن، ودور النظام السوري فيما وصل إليه الشعب السوري، يرى المنسّق العام لهيئة التنسيق، أن "الجوع والفقر ونظام الاستبداد يزيدون من محنة البلد(سو ريا والإنسان السوري)"، وأنّ "إصرار نظام الاستبداد على ترشيح رئيسه سيؤدي إلى استمرار وتطور المحنة إلى الأسوأ، حيث أنّ تتمة هذا العام وفي العام القادم ستشهد فقراً وجوعاً وانهياراً اقتصادياً ومالياً، وأزمات بنزين ومازوت وغاز وقمح وخبز وغلاء ونزوح ومهاجرين وبطالة وانتحار فردي وعائلي وثورة جياع، ويستمر فقدان الوقود والغذاء والتضخم الهائل كمفاتيح اقتصادية إنسانية في حياة السوريين، يعجز النظام الاستبدادي الفاسد عن حلها في مناطق سيطرة النظام"، لافتاً إلى أنّ "التقارير الأممية التي يقدمها مسؤول الملف الغذائي في الأمم المتحدة، تستند إلى معطيات ومعلومات دقيقة من مصادرها ومراقبيها وليست جزافاً، و النسب العالي للفقر التي يقدمها مسؤول الملف الغذائي في الأمم المتحدة، والتي تفيد بأنّ تعداد الفقراء السوريين، ممن هم تحت خط الفقر العالمي منذ بداية العام 2020 في مناطق سيطرة النظام أصبح "92,03 بالمئة"، وهي ناجمة عن استمرار النهب بطرق متعمدة متعددة ملتوية، تتوافق مع هذا التقدير أن لم تكن أكبر".

حول قيام النظام السوري بعرقلة عمل "اللجنة الدستورية"، يقول "حسن عبد العظيم" لليفانت نيوز: "إن إصرار النظام على تنفيذ الخطة التي رسمها منذ البداية لتعطيل عمل اللجنة الدستورية، لكسب وتمرير ما أسماه الاستحقاق الرئاسي وفق دستور2012، لن يتراجع عنه بهدف فرض الأمر الواقع لسبع سنوات أخرى قابلة للتجديد"، واعتبر أنّ "ضغط القوى الكبرى لم يكن حازماً وكافياً لمنع مسرحية الانتخابات الرئاسية الحالية، وتنفيذ القرار "2254، كما أنّه "لن يكون التحرك الدولي تحت إشراف الأمم المتحدة كافياً للدفع في مسار الحل السياسي من بوابة اللجنة الدستورية، وفتح سلال أخرى بعد أن اعترف الاتحاد الروسي بنتائج ما سمي انتخابات رئاسية، وقدمت الخارجية التهنئة واعتبرتها سليمة، كما هنأ الرئيس بوتين الأسد واعتبر فوزه مشروعاً".

السياقات السابقة كلّها تدعو إلى التساؤل عمّا حل بالتشكيل السياسي "جود"، والذي أعلن عن ولادته قبل نحو 3 أشهر، والذي عمد النظام السوري إلى منع انعقاد مؤتمره فيزيائياً، وفي هذا الإطار يرى المنسق العام لهيئة التنسيق "حسن عبد العظيم"، أنّ "نجاح اجتماع المؤتمر العام التأسيسي الالكتروني، عزّز تماسك الجبهة الوطنية الديمقراطية (جود)، وفتح الأفق أمامها لعقد مؤتمر تأسيسي أوسع لتحالف القوى الوطنية مع الجبهة الوطنية الديمقراطية"، وأوضح أنّ"هذا التحالف الوطني الديمقراطي الذي تعد له لجنة تحضيرية جديدة، تمثل القوى الديمقراطية في الداخل والخارج، مع ممثلين عن جود، ورؤية سياسية مشتركة جديدة ولائحة تنظيمية هو القطب الديمقراطي الذي ذكرته في حديث إعلامي سابق أو أكثر، لأنه يوحد جميع القوى الديمقراطية وبرامجها المتعددة للحل السياسي في رؤية سياسية مشتركة وتحالف سياسي واسع".

ختاماً، وحول العقبات التي واجهت هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي، والتي أعاقت عقد مجلسها المركزي الموضوع على مهام المكتب التنفيذي منذ ثلاثة سنوات، أوضح "حسن عبد العظيم" أنّ انشغال الهيئة ومكتبها التنفيذي، في متابعة جهودها لتوحيد جهود المعارضة ورؤيتها ووفدها التفاوضي لتنفيذ بيان جنيف 1والقرارات الدولية ذات الصلة في لقاء القاهرة التحضيري في كانون الثاني 2015، ومؤتمر القاهرة 8و9حزيران 2015، ومؤتمر الرياض الأول أواخر تشرين الثاني 2015، ومؤتمر الرياض الثاني 22 _ 24 تشرين2 ، بل 2017، بالإضافة إلى الانشغال بعد المؤتمر التأسيسي لجود جعل المكتب التنفيذي يؤجل اجتماع الدورة الثامنة لاجتماع المجلس المركزي، لكنه وضع خطة لتفعيل عمل اللجان السياسية والتنظيمية واللوجستية الإدارية لعقد ه في النصف في أواسط شهر حزيران".

حسن عبد العظيم

مصر وضعت شروطاً صعبة على أنقرة والأخيرة تهرب من تقديم تنازلات

خبراء لـ"ليفانت": التقارب بين البلدين سيحدث ببطئ ولا نتوقع أن تتخلى أنقرة عن سياسة دعم الإرهاب

رشا عمار

بعد مرور نحو ثلاثة أسابيع على اللقاء الذي جمع دبلوماسيون مصريون وأتراك في القاهرة في الخامس من (آيار) مايو الماضي، لبحث سبل عودة العلاقات امنقطعة بين البلدين منذ أكثر من ثمان سنوات، بدت الأجواء السياسية بين الطرفين هادئة، فيما عادت لهجة الخطاب الإعلامي للقنوات الإخوانية التي تبث من تركيا إلى حدة نسبية عن الفترات الماضية، فيما هدأت التصريحات من جانب المسؤولين الأتراك بشأن ضرورة التقارب، وذلك على عكس المرحلة التي سبقت جلسة الحوار، والتي شهدت تكثيف إعلامي لتصريحات المسؤولين وعلى رأسهم الرئيس التركي لإبداء الرغبة في التقارب مع مصر.

هدوء من الجانب المصري

أما القاهرة، فلم يختلف موقفها، الذي اتسم بالهدوء والرزانة منذ بدء المناقشات بين البلدين واكتفت ببايان قصير أصدرته وزارة الخارجية عقب انتهاء المباحثات في السادس من آيار/ مايو الماضي، أكدت فيه أن المناقشات التي وصفتها بـ"المباحثات الاستكشافية" كانت معمقة وصريحة بين الجانبين، وتطرقت إلى الملفات الإقليمية ذات الاهتمام المشترك وكذلك بحث الإجراءات الخاصة بترتيبات مرحلة التقارب.

تقارب بطيء وعقبات صعبة

ويرى مراقبون تحدثوا لـ"ليفانت" أن عملية التقارب بين البلدين ستحدث بشكل بطيء، خاصة أن هناك العديدة من الملفات الإقليمية تمثل نقط خلاف وتعقيدات في المسار التفاوضي، فيما تضع القاهرة شروطاً صعبة أمام أنقرة، مشيرين إلى ملف الدعم التركي لجماعة الإخوان باعتباره عقبة صريحة أمام المفاوضات.

ويقول الباحث المصري المختص في الشأن التركي، صلاح لبيب، قناة الحوار مع تركيا أبطيء كثيرا من قطر نظرا لأن التفاهم مع تركيا يرتبط بالعديد من الملفات الاستراتيجية المعقدة أبرزها تقسيم الحدود البحرية في شرق البحر المتوسط، والت يتم على أساسها التنقيب عن الغاز، ففي الوقت الذي تقوم مصر وكذلك الدول الأعضاء في منتدى غاز شرق المتوسط، بالتنقيب تحت مظلة شرعية وقانونية ترعاها المؤسسات الدولية، تفتقد تركيا لأي شرعية تمكنها من البحث عن الغاز وتعتبر ممارستها انتهاكاً صارخا للمواثيق الدولية.

وفي حديثه لـ"ليفانت" يعتبر "لبيب" أن ملف التواجد التركي في ليبيا، يمثل أبرز العقبات في مسار التفاوض مع القاهرة، التي ترفض تماما الأمر وطالما طالبت بسحب كافة المرتزقة التابعين لتركيا من الأراضي الليبية وكذلك سحب الجنود الأتراك وعدم وجود قاعدة عسكرية تركية داخل ليبيا، التي تمثل جارة ذات أهمية قصوى لمصر ولأمنها القومي.

وحول استمرار الدعم التركي لجماعة الإخوان، وهو نقطة خلاف جوهرية مع القاهرة منذ عام 2013، يرى الباحث المصري، أن بلاده وضعت شروطاً صعبة على أنقرة، فيما يتعلق بالملفات الاستراتيجية أو ملف الإخوان سواء بوقف الإعلام المعادي الذي يبث من الأراضي التركية أو تسليم المطلوبين لدى الجهات القضائية المصرية، ويؤكد أ تركيا لن تتخلى عن التنظيم الذي يعد مشروعها الأكبر الذي مولته ودعمته واستغلته لتنفيذ أجندتها على مدار عقود، كما أنها لن تصنف جماعة الإخوان تنظيماً إرهابياً في وقت قريب، طالما أن رجب طيب أردوغان مستمر بحكم البلاد.

ويشير الباحث المصري إلى أن مسألة التنازلات عند تركيا أصعب لأنها دولة كبيرة وأردوغان ليس من السهل أن يتراجع عن سياسته كلها مرة واحدة، بما يمثل خطراً سياسياً عليه، مؤكداً أن مسار العلاقات مرتبط بمسار التنازلات، مشيراً إلى أن اللهجة العدائية في الإعلام الإخواني الذي يبث من تركيا عادت لسابق عهدها قبيل بدء عملية التفاهم

ويؤكد "لبيب" أن القاهرة دخلت عملية التفاوض من منطق القوة لأنها كانت الرابحة في الملفات الاستراتيجية سواء في ليبيا أو ملف غاز المتوسط، كما أن ملف الإخوان واستخدامهم كورقة ضغط قد فشل تماما، لكن الأتراك. ليسوا مستعدين لتقديم تنازلات وبالتالي لن يحصلوا على مكاسب سياسية سريعة من القاهرة.

تركيا تسعى إلى مقاربة جديدة.. هل تنجح؟

من جانبه يرى الباحث المصري في العلاقات الدولية، محمد فوزي، أن الفترات الأخيرة شهدت تصاعداً في الحراك التركي الذي يستهدف حلحلة العلاقات مع مصر وإخراجها من حالة الركود والتوتر التي سيطرت عليها منذ الموقف التركي من الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين في مصر، وهي التحركات التي عبرت عنها التصريحات الرسمية التركية، وما تم الإعلان عنه من تحجيم لمنصات الإخوان المسلمين في تركيا والتي كانت تستهدف الدولة المصرية، فضلاً عن مقالات الرأي لكتاب وسياسيين محسوبين على العدالة والتنمية، ووصولاً إلى الوفد الدبلوماسي الذي أرسلته تركيا لعقد مباحثات مع الجانب المصري في الفترة من 5 إلى 6 مايو.

ويضيف "فوزي" في حديث لـ"ليفانت":"لكن اللافت هنا أن هذه التحركات كانت جزءاً من مقاربة أكبر جديدة بدأت تركيا في تبنيها منذ بداية العام الحالي، تقوم هذه المقاربة على استخدام مفردات جديدة وخطاب مختلف يعطي انطباعاً برغبة تركية في الانفتاح على الفاعلين الدوليين والإقليميين الرئيسيين، وهو ما تجسد في المغازلة التركية للولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والسعودية، وبالتالي كان الحراك التركي إزاء مصر جزءاً من هذا التحول.

مآلات التقارب.. غامضة

ويقول الباحث المصري إنه حتى يمكن الوقوف على مآلات ومستقبل هذا الملف، يجب الوقوف على الدوافع التركية وطبيعة هذا الحراك، فعلى صعيد الدوافع يرتبط هذا الحراك باللحظة الإقليمية والدولية الراهنة، فمن جانب شعرت تركيا بعزلة إقليمية مفروضة عليها إثر سياساتها التصادمية في السنوات الأخيرة، خصوصاً في دول عربية كسوريا والعراق، ومع دول مثل: الإمارات والسعودية، وفي ملف شرق المتوسط الذي زاد الإحساس التركي بالعزلة فيه وبالتداعيات السلبية للسياسات التصادمية مع تأسيس مصر لمنظمة غاز شرق المتوسط، وطرح الدولة المصرية في 18 فبراير 2021 لأول مزايدة عالمية للتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي.

على المستوى الدولي فقد مثل وصول الرئيس الأمريكي "جو بايدن" إلى سدة الحكم، بما يحمله من رؤية رافضة للسياسة التركية التوسعية في الخارج، ولسياسات العدالة والتنمية في الداخل وما تتسم به من سلطوية أوصلت المجال العام لما يشبه "التأميم"، المتغير الأهم مع العلاقات المتوترة مع الاتحاد الأوروبي، لتبني تركيا لهذا النهج الناعم.

وبالتالي من الخطأ القول بأن هذه التوجه التركي بشكل عام بما فيه مساعي حلحلة العلاقات مصر، يمثل تحولاً استراتيجياً في سياسة العدالة والتنمية الخارجية، فهذا الحراك يمثل فقط "تحولاً تكتيكياً" يستهدف التعاطي مع المتغيرات الإقليمية والدولية، بما يضمن فك العزلة التي تعاني منها تركيا، وضمان الحد الأدنى من مصالحها ومكتسباتها، فلا تركيا تخلت عن مشروعها في المنطقة والذي يتعارض والرؤية المصرية واعتبارات الأمن القومي العربي، ولا هي تخلت عن تيار "الإسلام السياسي" كأحد ركائز هذا المشروع الرئيسية، وقد أكد هذا المعنى أمرين: الأول تركيز التصريحات التركية فيما يتعلق بتطبيع العلاقات مع مصر على ملفات بعينها وبالتحديد شرق المتوسط وليبيا، والأمر الثاني هو الاستمرار في دعم جماعة الإخوان، وتأكيدها على عدم ارتباط هذه المباحثات والجهود بالموقف من الإخوان، بل وتوجيه الإخوان المحكوم عليهم بأحكام في مصر إثر التُهم الموجهة إليهم والمتعلقة بقضايا إرهاب، بالبحث عن بديل سيكون على الأرجح إيران.

إجمالاً يمكن القول، إن مساعي التفاهم التركية – المصرية، يمكن أن ينبثق عنها تطبيع للعلاقات على المستوى الرسمي الدبلوماسي وبطبيعة الحال على المستوى الشعبي، لكن العلاقات بالمعنى الاستراتيجي والحيوي أمر صعب على المدى القريب والمتوسط وذلك مع الدوافع التركية من وراء هذا الحراك.

المُتاجرة بخاشقجي.. المجتمع الدولي كذّب أردوغان وأخرجه خالي الوفاض

من وقفة نظمتها مجموعة (أصدقاء خاشقجي) في اسطنبول

لم يكفّ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن مساعيه للنيل من السعودية، فأطلق في العاشر من نوفمبر 2018، تصريحات خطيرة زعم فيها، أنه قدّم تسجيلات مقتل خاشقجي إلى الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وبريطانيا، قائلاً: "الأشخاص الـ15 يعرفون بالتأكيد من هو القاتل أو القتلة، والحكومة السعودية قادرة على الكشف عن القاتل من خلال دفع هؤلاء إلى الاعتراف، وليس هناك داع للبحث عنهم في أي مكان آخر".

صفعة فرنسية لأردوغان

لكن الرئيس التركي تلقّى صفعة قوية، عندما نفت فرنسا وصولها تسجيلات من تركيا حول قتل خاشقجي كما ادّعى أردوغان، إذ أوضح وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لو دريان، أنّه لا يمتلك أية معلومات بشأن تلقي فرنسا تسجيلات من تركيا حول مقتل الصحفي السعودي، وخلال إجابته عن سؤال حول ما إن كانت هذه التصريحات تعني أنّ أردوغان يكذب، أفاد إيف لو دريان أنّ هذه التصريحات تعني أنّ أردوغان يلعب لعبة سياسية في هذه الظروف، وقال لودريان: "لو كان الرئيس أردوغان يمتلك معلومات ليعطينا إياها فليفعل ذلك"، وهو ما ذهب إليه الرئيس الأمريكي، حينها، دونالد ترامب، الذي أكد أنّ وزير خارجيته، مايك بومبيو، لم يطلع على أي تسجيلات حول الأمر.

بينما ردّت الرئاسة التركية على تصريحات لودريان، باعتبارها "غير مقبولة"، وقال بيان للرئاسة التركية إنّه "من غير المقبول أن يقال عن الرئيس التركي أنّه يدبر للعبة سياسية"، بينما رفع وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، سقف التصريحات، بالقول إنّ "وزير الخارجية الفرنسي تجاوز حدوده باتهاماته المتعلقة بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان" ووصفها بـ "وقاحة كبيرة".

وزعم جاويش أوغلو أنّ "تصرفات لودريان لا تليق بوزير خارجية"، وفي إصرار أنقرة على تحويل القضية إلى ملف مساومة مع السعودية، تابع جاويش أوغلو بالقول: "هؤلاء فيما لو أنكروا جريمة خاشقجي، التي اعترفت بها حتى السعودية، فإنه ينبغي عدم الاستغراب من ذلك"، متابعاً: "يا ترى من يقف وراء اتهامات الوزير الفرنسي؟ هل يحاولون التستر على الجريمة؟ لأن هناك أشياء أخرى نعرفها، ما هي صفة الصفقات التي يعقدونها؟ هذا ما سنتابعه عن كثب أيضاً"، وفق قوله.

الأتراك والقطريون شركاء

وفي العاشر من نوفمبر العام 2018، ظهرت تفاصيل جديدة، إذ قالت مصادر مطلعة، إنّ السلطات القضائية المختصّة في المملكة العربية السعودية، تتجه إلى طلب تسليم قيادات أمنية تركية، وردت أسماؤهم في الاعترافات التي أدلى بها المتهمون بقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، للمحققين السعوديين، وفق ما نشره موقع "إرم نيوز" الإماراتي، حيث وبمقتضى تلك التفاصيل، فإن القيادات المشار إليها "قدمت دعماً ومساعدات وتسهيلات مختلفة للمجموعة عند وصولها وتنقلها في إسطنبول".

كما نوّهت مصادر الموقع أنّ المجموعة التي كانت مهمتها الأساسية إقناع خاشقجي بالعودة إلى السعودية "كانت تتحرك بمتابعة مؤكدة من القيادات الأمنية التركية"، مشيرةً كذلك إلى أنّ المصادر أكدت، "أنّ القطريين كانوا على علم بالتسهيلات التي قدمتها قيادات أمنية تركية، وأنّهم كانوا يتابعون عمل المجموعة التي نفذت العملية".

مبينةً أنّ "هدف الاستجواب الذي تطلبه السلطات السعودية هو التأكد من طبيعة الدعم والتسهيلات التي قدمتها أجهزة الأمن التركية للمجموعة، والتأكد من مستوى التنسيق الأمني التركي مع المجموعة، سواء عند القدوم أو المغادرة، ومبررات التسهيلات التي قدمت لهم، وعدم اتخاذ السلطات الأمنية التركية أي إجراءات احترازية؛ خاصة أنّ تحركات المجموعة كانت مرصودة بالكاميرات منذ لحظة وصولهم وحتى مغادرتهم".

وأكدت المصادر أنّ "اعترافات المجموعة أثارت شبهة تواطؤ القيادات الأمنية التركية في الجريمة، إما لدوافع شخصية، كالحصول على رشاوى مقابل خدماتهم، أو أنّهم كانوا شركاء في الجريمة لأغراض سياسية غير معروفة"، لافتةً إلى "أنّ معرفة القطريين بتفاصيل الدعم الأمني التركي للمجموعة التي نفذت الجريمة، يثير الشبهة والشك بسبب التوتر في العلاقات بين الرياض والدوحة" (في حينه)، وذكرت المصادر أنّ الدور القطري "قد يظهر أنّ التسهيلات الأمنية التركية تحظى بدعم سياسي، وأنها ربما كانت بإيعاز من جهات عليا داخل النظام التركي".

واشنطن تُفند ادعاءات أنقرة

وبعد النفي الفرنسي، أكد مستشار الأمن القومي الأميركي حينها، جون بولتون، منتصف نوفمبر 2018، أن "من استمعوا لتسجيل مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده بإسطنبول ، وعلاقة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، قالوا إنه لا يتضمن ما يشير إلى علاقة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بالحادثة"، لافتاً الى أنّه "لم يسمع التسجيل بنفسه".

ورداً على سؤال عما إذا كان التسجيل يشير إلى صلة ولي العهد السعودي بالحادثة، لفت إلى أنّه "ليس ذلك هو الاستنتاج الذي خلص إليه من استمعوا له، وبالتأكيد هذا ليس موقف الحكومة السعودية"، وشدّد بولتون على أنّ "الرئيس الأميركي دونالد ترامب أكد ضرورة كشف كل الملابسات المتعلقة بالقضية".

في حين كشف وكيل النيابة العامة السعودي، شلعان الشلعان، خلال مؤتمر صحفي، في الخامس عشر من نوفمبر 2018، عن نتائج التحقيق في قضية مقتل الصحفي جمال خاشقجي، والتي كان مفادها أنّ الجانب السعودي طلب "التوقيع على آلية تعاون مع تركيا للتحقيق في قضية خاشقجي، وأنّ "نظام الإجراءات الجزائية يمنع الإفصاح عن أسماء المتهمين"، بجانب أنّ الرياض لن "تعلق على الشائعات أو تسريبات الإعلام التركي، والتأكيد على أنّ "قائد فريق استعادة خاشقجي هو من اتخذ قرار قتله".

استغلال للقضية لا أكثر

معلومات أمريكية، فرنسية، وأخرى سعودية، دفعت شبكة إن بي سي نيوز الأمريكية للتأكيد على أن ما كان الجميع يعرف أن تركيا تستغل قضية الصحفي جمال خاشقجي لتحقيق مكاسب سياسية، فكشفت تلك الأهداف نقلًا عن مسؤولين أمريكيين قالوا إنّ تركيا تسعى لاستغلال رغبة واشنطن في تفادي تضرر علاقتها مع السعودية من جهة، وتجنب حدوث أزمة بين حليفين للولايات المتحدة، هما الرياض وأنقرة.

وقالت الشبكة إنّ تركيا تريد ترحيل المعارض الأخطر لأردوغان، فتح الله غولن، وكذلك محمد حقان عطا الله، رجل الأعمال المقرب من الرئيس التركي، والمسجون في أمريكا بتهم الاحتيال على العقوبات الأمريكية على إيران، كاشفة أنّ مسؤولي إدارة الرئيس دونالد ترامب بحثوا مع وكالات إنفاذ القانون السبل القانونية لترحيل غولن المقيم في أمريكا.

وأضافت أنّهم يبحثون إمكانية ترحيله إلى جنوب أفريقيا على الأقل بدل تسليمه لتركيا، وما كشفته الشبكة الأمريكية حينها، كان كثير من المحللين العالميين أشاروا إليه في تساؤلاتهم بشأن سر اهتمام أردوغان بقضية الصحفي خاشقجي، وهو الذي قتل مئات الأكراد ونكّل بمئات الصحفيين، بعضهم عذب وسجن بسبب تغريدة في موقع تويتر.

مصر والسودان تحاصران الإخوان.. ودول غريبة تلحق بركبهم

أحمد قطمة

من تجمع لجماعة الاخوان المسلمين

بعد عقد من أحداث الربيع العربي، بُرهن للمجتمعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بأن الإسلام السياسي الساعي للسلطة تحت اسم الدين، لا يمكن أن يقود دولة عادلة، وأنه سيؤدي بأي بلد يتسيد الحكم فيه إلى الهاوية.. هاوية الاقتتال والتطرف وشرذمة المجتمع على أسس تمنح فيها تلك التنظيمات نفسها حق خلافة الله على الأرض، والحكم على عباده بناءً على درجة طاعتهم لتلك التنظيمات. وعليه، أضحى لازماً، في الشرق قبل الغرب، مواجهة تلك التنظيمات التي لا تجلب إلا التبعية لقوى إقليمية، تسعى كما فعل أسلافها لاحتلال المنطقة لأربعة قرون أخرى، بذريعة الرابطة الدينية، التي لا يبقى لها أثر عندما تتعارض مع مصالحهم، وتظهر فقط عندما يكون ذلك في صالح تبعية شعوب المنطقة لهم.

في السودان

ففي السودان، وعقب التمكن من إنهاء حكم الإخواني عمر البشير، توجهت الخرطوم إلى محاربة فلول التنظيم، فأقر رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، في الثامن من فبراير الماضي، إنشاء شركة قابضة لإدارة الأموال التي جرت مصادرتها من فلول نظام الإخوان البائد بالسودان، تحت مسمى (شركة السودان القابضة لاستلام وإدارة الأموال والأصول المستردة)، وذاك عقب عام من مصادرة لجنة تفكيك الإخوان، عقارات وأسهم بشركات وأراض سكنية وزراعية وأصول، بُرهن حصولهم عليها بشكل غير مشروع.

وبالتوازي، أوقفت شرطة ولاية القضارف بالسودان، منتصف فبراير الماضي، 30 شخصية بين القياديين في نظام عمر البشير، بناء على مذكرة صادرة عن النيابة العامة، حيث قيدت النيابة العامة إجراءات قانونية بحق عناصر نظام البشير بموجب مواد من قانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال، إضافة إلى مادتين من القانون الجنائي المتعلقة بتقويض النظام الدستوري وإثارة الحرب ضد الدولة.

كذلك أصدرت النيابة العامة في الولاية أوامر القبض، بناء على خطاب صادر من لجنة التفكيك وإزالة التمكين التي تتهم أنصار النظام السابق بالتحريض على عمليات نهب وإحراق سيارات ومقرات حكومية في ولايات دارفور وكردفان، فيما بدأت السلطات السودانية، في العاصمة الخرطوم، والولايات الأخرى، حملة اعتقالات، قالت إنها "ستطال جميع عناصر النظام السابق، بناء على خطاب صادر من لجنة التفكيك".

في بلجيكا

أما في الغرب، وعلى هامش الذكرى الخامسة للهجمات الإرهابية التي ضربت بلجيكا العام 2016، نظّم "مركز بروكسل الدولي للبحوث وحقوق الإنسان"، بتاريخ الرابع والعشرين من مارس الماضي، نشاطاً بعنوان "تقييم السياسات الأمنية والسياسية: خمس سنوات بعد التفجيرات الإرهابية في بروكسل، خطر الإخوان المسلمين على الديمقراطية الأوروبية"، وتضمنت الفعّالية عرض فيديو يسرد تفاصيل كتاب "نزع الأسلحة"، ونقاشاً مستفيضاً عن خطورة تنظيم "الإخوان المسلمين" ومحاولاتهم الدؤوبة لاختراق الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية في أوروبا.

وقد أكّد النائب البرلماني البلجيكي، "كون ميتسو"، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب في البرلمان البلجيكي، أنّ "خطر التهديدات الإرهابية التي تنبع أساساً من الجماعات الإسلاموية المتطرفة، وتنظيم الإخوان المسلمين على وجه التحديد، لم ينته بعد"، وقال إنّ "أوروبا تواجه أخطاراً عدة، أهمها إعادة تشكّل الإسلام السياسي وتموضعه وتغلغله في النسيج السياسي الأوروبي"، معرباً عن مخاوفه البالغة على سلامة وأمن المجتمع إثر إطلاق سراح أكثر من 400 من المتهمين بالتطرّف من السجون البلجيكية، وعدم متابعتهم بما يكفي نظراً لقلة الوسائل القانونية وشح الموارد المتاحة لرصد هذا العدد الكبير.

أما النائب البرلماني "تيو فرانكن"، وزير الهجرة السابق، فأوضح أن الجماعات الإسلاموية المتطرّفة، وبشكل خاص، جماعة الإخوان المسلمين، تمثّل خطراً داهماً على أوروبا، وقال إن جماعة الإخوان المسلمين هي السبب الرئيس في نشر الأيديولوجيات والأفكار المتطرّفة.

في مصر

في حين نجحت مصر بفضل إصرارها على محاربة تنظيم الإخوان المسلمين، المصنّف إرهابياً هناك، على إجبار أطراف إقليمية لطالما دعمت واستغلت الإسلام السياسي لخدمة مشاريعه التوسعية في المنطقة، ففي التاسع عشر من مارس الماضي، أصدرت السلطات التركية تعليمات لجماعة الإخوان بوقف انتقاد مصر من الفضائيات التابعة لها في إسطنبول، بالتزامن مع تهديد تلك الفضائيات بترحيل المخالفين.

ومع إجبار القاهرة لأنقرة على قصقصة أجنحة الإخوان على أراضيها، ذكر سفير ألمانيا بمصر، سيريل نون، بتاريخ الثامن والعشرين من مارس، أنّ الجماعات المحظورة في ألمانيا غير شرعية ولا يسمح لها بأي نشاط، وينطبق ذلك على تنظيم الإخوان، مؤكداً أنّ ألمانيا لن تكون ملاذاً آمناً لتنظيم الإخوان لأي نشاط في البلاد إذا فكروا في الرحيل إليها من أي دولة أخرى.

وأردف بأنّ بلاده عاشت في الفترة الماضية، موجة من الجماعات الإرهابية، وجرى حظر أنشطتها ومحاسبتها تبعاً لأحكام القانون الألماني، مشيراً إلى وجود تعاون وثيق بين مصر وألمانيا في مجال الهجرة، مبيناً أنّ مصر شريك يعتمد عليه وينتهج سياسة هجرة صارمة، ويفي بوعوده فيما يرتبط بمنع الهجرة غير الشرعية.

المُؤبد.. والجنسية المصرية

أما داخلياً، فقد واصلت القاهرة تصيّد منتسبي التنظيم، فأقرت محكمة جنايات جنوب القاهرة في مصر، بتاريخ الخامس من أبريل، بإدراج أسماء 25 متهماً من المنتمين إلى تنظيم الإخوان المسلمين، على قائمة الإرهابيين لمدة 5 سنوات، وفي الثامن من أبريل، قضت الدائرة الثانية إرهاب في مصر، بالسجن المؤبد لمحمود عزت، القائم بأعمال مرشد الإخوان، في القضية المعروفة إعلاميا بـ"أحداث مكتب الإرشاد". بينما سنّت الدائرة الأولى بمحكمة القضاء الإداري في القاهرة، في العاشر من أبريل، برفض دعوى إسقاط الجنسية المصرية عن مجموعة من متزعمي تنظيم "الإخوان المسلمين"، وسياسيين آخرين، متواريين في تركيا، منوّهةً إلى أن "قيادات الإخوان والجماعة الإسلامية في الخارج تخشى من الملاحقات، خاصة أن الغالبية العظمى منهم صادر ضدهم أحكام قضائية، وهو ما يدفعهم إلى محاولة الحصول على جنسيات دول أخرى تضمن لهم حرية التحرك في الخارج وعدم الملاحقات الأمنية".

كما أكملت بالقول: "تعد الجنسية التركية، أقرب الخطوات التي تلجأ لها قيادات بالإخوان والجماعة الإسلامية، خاصة خلال الفترة الأخيرة، بعدما تعرض عدد من حلفائهم للتوقيف والاحتجاز من قبل سلطات دول أوروبية لصدور أحكام قضائية عليهم، وبعضهم كان حاصلاً على جنسيات دول أخرى".

٦٧٦١ إخواني على قوائم الإرهابيين

وبتاريخ الحادي عشر من أبريل، أضافت وحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في مصر، أسماء 103 عناصر من "الإخوان المسلمين"، إلى قائمة الإرهابيين، بعد صدور أحكام قضائية بحقهم، وعليه وصل عدد العناصر المدرجين على قوائم الإرهابيين في مصر، خلال الفترة من 4 يوليو 2016 وحتى 4 أبريل 2021، إلى 6761 شخصاً و8 كيانات، لثبوت تورّطهم رسمياً في الجرائم الإرهابية التي حدثت داخل مصر، وضلوع بعضهم في تمويل ومد العناصر المتطرّفة بالأسلحة والذخيرة لاستخدامها ضد أفراد الشعب المصري، وبحسب تقارير إعلامية مصرية، فإنّ السلطات في البلاد تعمل على تعميم هذه القوائم على الدول، بهدف تبادل المعلومات بشأن العناصر والكيانات المصنفة على لائحة الإرهاب.

وأخيراً، يبدو أنّه لن يتبقى لتنظيم الإخوان المسلمين وأفرعه، من تنظيمات الإسلام السياسي على اختلاف مسمياتها، أي وكر لتتوارى فيه، مع إصرار القاهرة والخرطوم وعواصم عربية أخرى على تصيّد منتسبيه، ممن يحملون فكراً جاهزاً لتدمير أوطانهم بذريعة الرابطة الدينية، التي لا تتجاوز أن تكون أداتهم للحكم، وأداة القوى الإقليمية لشرذمة دول المنطقة والسيطرة على خيراتها، وتحويل شعوبها إلى مرتزقة، كما هو الحال في المناطق المستولى عليها تركياً، في شمال غرب سوريا.

أردوغان وإسرائيل..
مُزاودات بالأخلاق ومُنافسة على الجرائم

بغض النظر عن خلفيات وحقيقة قضية حي الشيخ جراح التي يدرك الفلسطينيون والإسرائيليون حيثياتها أكثر من أي شخص آخر، كان لافتاً أنّ دولةً هجرت قرابة المليون سوري من مناطق عفرين ورأس العين وتل أبيض شمال البلاد، بسبب الخلفية القومية "الكُردية" لغالبهم، جالبةً عوضاً عنهم مئات الآلاف من المناطق الداخلية، كأرياف دمشق وحمص وحماه وإدلب وغيرها، بعدما هجروا منها بتوافقات تركية-روسية، وببصمة إبهام من النظام السوري.

(كان لافتاً) أنّها تستنكر تهجير مئات الفلسطينيين، رغم أنّها من حيث الفعل تجاوزت إسرائيل بمراحل، وتفوقت على ما تعلمته من تل أبيب بجدارة، في التهجير والتنكيل بالسوريين، واللعب بهم كـ"ورقة جوكر"، ضمن مخططاتها التوسعيّة في الشرق والغرب، عقب أن باتوا مرتزقة مأجورين يتحركون كيفما تُشير الأصبع التركية.

تيقّظ إسرائيلي للمُخططات التركية

يدرك كل المتابعين أنّ أنقرة تتاجر بالقضايا، وتتخلى عنها بين ليلة وضحاها، رغم أنّها تتشدق بالدفاع عن الحق المزعوم من وجهة نظرها، والتي كان آخرها تخلّيها عن جمال خاشقجي، وما فلسطين إلا واحدة من قضايا الإتجار التركي، فالنظام التركي لم يتوانَ خلال الفترة الماضية، عن محاولاته لاسترضاء تل أبيب، التي كانت متيقظة لما يحاك لها.

ففي الرابع من أبريل الماضي، قالت صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية، في تحليل سياسي عن علاقة إسرائيل بتركيا: " يجب على إسرائيل أن تكون حذرة دائماً من التقارير الصحفية التي ترسل عادة إلى وسائل الإعلام من أعلى المستويات في أنقرة حول المصالحة"، وأضافت أنّ "الهدف الوحيد لتركيا تحت حكم الرئيس رجب طيب أردوغان خلال العقد الماضي هو عزل إسرائيل".

وتابعت الصحيفة، أنّ "تركيا استخدمت إدارة ترامب لتهديد حلفاء الناتو ومضايقة فرنسا وإرسال المرتزقة إلى ليبيا وسوريا، وبعد خسارة ترامب قررت تركيا أنّ السبيل الوحيد لتقليص التحالف الناشئ بين إسرائيل واليونان والإمارات ومصر، هو محاولة عزل إسرائيل بعيداً عن أصدقائها الجدد"، وسألت "كيف يمكن لدولة أن تتظاهر بأنها تريد التطبيع مع إسرائيل في نفس الوقت الذي تحاول فيه عزل إسرائيل وإفساد صداقات إسرائيل مع اليونان وقبرص والإمارات؟".

ولتحسين العلاقات، قالت جيروزاليم بوست إنّ على إردوغان "أن يعدل عن وصف إسرائيل بأنها دولة نازية"، وأضافت أنّه "يجب على أنقرة طرد أعضاء حماس ووقف المغازلة مع الجماعات المتطرفة المعادية لإسرائيل، سواء كانت هذه الجماعات في إيران أو غزة".

الطعن في أول فرصة

المخاوف والشكوك والريبة الإسرائيلية من الجانب التركي كانت مُبررة، فالأخير لطالما استخدم تقنية الذئاب التي تظهر الوداعة واللطف، لكنها لا تتوانى عن الطعن بالظهر عند أول فرصة تسنح لها، وهو ما يؤكده نظام أردوغان في كل مرة، فعقب أن صدّت تل أبيب أبوابها في وجهه، رافضة منحه شيكاً على بياض النوايا، عاد أردوغان إلى مهاجمة إسرائيل.

ففي منتصف أبريل الماضي، هاجم الرئيس التركي، إسرائيل بسبب الغارات الجوية على قطاع غزة الفلسطيني، وذلك في إطار محاولته دغدغة مشاعر الفلسطينيين والمسلمين عموماً، بعد امتناع تل أبيب، عن مصالحته قبل تحقيق شروطها، وعلى رأسها قطع علاقته مع حماس، لكنه وبالتوازي، كان يرسل رسالة سرية إلى تل أبيب، يخيرها فيها ما بين المواجهة او المصالحة. إذ ذكرت هيئة البثّ الرسمية "كان"، في الثاني والعشرين من أبريل، أنّ وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتس، تلقّى دعوة رسميّة من وزير الخارجية التركي، مولود تشاوش أوغلو، لحضور مؤتمر سيعقد في يونيو في أنطاليا، ولفتت الهيئة الإسرائيلية إلى أنّ الحديث يدور حول "مؤتمر دبلوماسي رسمي تحت رعاية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان".

وعلّقت هيئة البث الإسرائيلي على الحدث بالقول إنّها "المرة الأولى التي يتم فيها مثل هذا التحرك منذ أن قامت تركيا باستدعاء سفيرها من إسرائيل عام 2018، بعد مظاهرات العودة في قطاع غزة، وأدى ذلك لاحقاً إلى مغادرة السفير الإسرائيلي"، ووصفت الدعوة بأنّها "تهدف لمحاولة التقارب مع إسرائيل، من بين الأمور الأخرى بالخلفية هناك الصراع على الغاز في البحر المتوسط، والذي تجد فيه تركيا نفسها خارج اللعبة، حيث إنها ليست عضواً في منتدى الغاز الذي أنشأته إسرائيل، مصر ودول أخرى".

استغلال أحداث القدس

ولأنّه ماهر في اصطياد الأحداث لقلب الحقائق وتزييف المعطيات وخداع شعوب المنطقة، سعى أردوغان على الدوام للسبق بالتصريحات، والظهور بموقع المدافع عن شؤون المسلمين، وعليه دعا، في الثامن من مايو الجاري، العالم والدول الإسلامية، للتحرك من أجل وقف اعتداءات إسرائيل على المقدسات والفلسطينيين في مدينة القدس، زاعماً وقوف بلاده الدائم مع المسلمين في كل فلسطين.

وأضاف: "العالم الذي لا يحمي القدس والمسلمين.. خان نفسه وآثر الانتحار، إسرائيل دولة إرهاب وظالمة تعتدي على مسلمين يحمون مقدساتهم ويحافظون على وطنهم ومنازلهم التي يتوارثونها منذ آلاف السنين في القدس"، وهي تصريحات قوية، لكن مشكلتها الوحيدة أنّها صادرة عن أردوغان، فالأخير لم يقلها إلا لأنه يدرك بأنّ الحديث مجاني، ولا رقيب عليه، وهو ما تدركه إسرائيل أيضاً.

ولأنّ الموقف مواتٍ للاستغلال، علّه يكسر العزلة التركية في المنطقة العربية من جهة، ويظهر أردوغان بالمكان الأكثر قرباً لقلبه، كأمير للسلطنة العثمانية الجديدة، لم يتأخر عن الاتصال مع قادة الدول العربية، فتواصل، في العاشر من مايو، مع العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، بينما توجه وزير الخارجية تشاوش أوغلو بزيارة رسمية إلى المملكة العربية السعودية، إضافة إلى الاتصال مع نظيريه، الأردني والمصري، بذريعة مواجهة العدوان الإسرائيلي وآخرين.

لكن واقع الحال يقول، إنّ أنقرة لو كانت صادقة فيما تدّعي، لكانت أوقفت صادرات الحديد والإسمنت إلى المستوطنات الإسرائيلية، وألغت الاتفاقات العسكرية مع تل أبيب، وكفت عن استخدام أسلحتها في قمع شعوب المنطقة من شمال سوريا إلى ليبيا، وصولاً إلى أرمينيا، حيث تدرك أنقرة أكثر من غيرها، بأنّه لولا التقنيات العسكرية الإسرائيلية والتعاون معها، ما كنت لتتمكن من تصنيع قطعة من طائراتها المُسيرة (التجميعية) القاتلة للسوريين والليبيين والأرمن وغيرهم.

من عمليات الاخلاء في حي الشيخ جراح

ترامب.. الرئيس الذي حوّل أنظار الأمريكيين إلى الإرهاب الداخلي

اقتحام مبنى الكابيتول في 6 يناير الماضي

عادة ما كانت واشنطن توجه أصابع الاتهام إلى أنظمة حاكمة في دول معينة بمنطقة الشرق الأوسط أو جنوب أمريكا بدعم الإرهاب، بجانب تصنيف منظمات راديكالية أو متعارضة مع مصالح واشنطن وحلفائها في مناطق إقليمية معينة، على أنّها إرهابية، لكن لربما لم يشهد التاريخ سابقاً، أقله في العصر الحديث، كلاماً أمريكياً عن إرهاب داخلي أو محلي، إلا في الأيام الأخيرة للرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب.

عندما عمد أنصار الأخير، في 6 يناير الماضي، إلى اقتحام مبنى الكابيتول، لتعطيل جلسة المصادقة على الانتخابات الرئاسية التي أدّت إلى فوز جو بايدن، مجتازين الحواجز الأمنية، مصطدمين مع سلطات الأمن في الكونغرس الأمريكي، ما أدّى إلى مقتل 5 أشخاص وإصابة أكثر من 50 شرطياً، واعتقال 68 شخصاً على الأقل.

انتفاضة مشاهير الفن

حدثٌ جلل كان بمثابة انقلاب على الديمقراطية الأمريكية، التي لطالما اتسمت بالسلالة في نقل السلطة، وهو الأمر الذي قرر ترامب عدم تطبيقه، رافضاً نتائج الانتخابات، زاعماً تزويرها لصالح غريمه الديمقراطي، وهو ما دعا عدداً من المشاهير الأمريكيين إلى المطالبة بعزل ترامب، في الثامن من يناير، أي قبل انتهاء ولايته التي كانت في العشرين من يناير، مع تقلد بايدن منصبه رسمياً، محذرين من أنّ عدم فعل ذلك قد يتسبب في "موت الديمقراطية"، إذ ألقت المغنية الشهيرة "ليدي غاغا" اللوم على ترامب "لتحريضه على الإرهاب الداخلي"، في رسالة نشرتها عبر حسابها في موقع "تويتر" الذي يتابعه 83 مليون شخص.

وقالت في تغريدة: "أتمنى أن نركز على عزل ترامب وتكون للكونغرس السلطة الدستورية اللازمة لمنعه من الترشح للانتخابات مستقبلاً"، فيما أكد المخرج الهوليوودي، روب رينر، أنّ أعضاء الكونغرس الذين لا يوافقون على جهود تنحية ترامب "يدعمون الفتنة"، بينما لاقت دعوات عزل ترامب دعماً من الممثلة كيري واشنطن، والنجم مارك روفالو، والمخرجة روزي بيريز، والممثلة ديرا ميسينغ.

وبالتوازي، اعتبر مسؤول في هيئة مكافحة الإرهاب في نيويورك، منتصف يناير، أنّ الولايات المتحدة تحتاج إلى قوانين جديدة في مواجهة الخطر الذي يمثله "الإرهابيون في الداخل"، على غرار الذين هاجموا مبنى الكابيتول، وقال جون ميلر خلال مؤتمر صحافي "ليس لدينا قوانين ضد الإرهاب الداخلي مقارنة بما لدينا ضد الإرهاب الدولي"، مضيفاً: "نحن كأمريكيين كنا مترددين كثيراً في تعطيل أنشطة يحميها الدستور، لكن أظن أنه ينبغي علينا إعادة تقييم المسألة بالنسبة للمجموعات التي تنشط في الولايات المتحدة مع فكرة إسقاط الحكومة من خلال العنف".

وشدد أنّه "لا ينبغي علينا أن نمر بقائمة من المواد القانونية للعثور على تلك التي تتوافق مع جنحة ما، يجب أن يكون ثمة نص شامل يتطرق إلى منظمات الإرهاب الداخلي"، لافتاً إلى أنّ "أولئك الذين كانوا يعتبرون أنها ليست فكرة جيدة منذ أسبوعين، ينبغي عليهم على الأرجح التفكير فيها مجدداً الآن".

وهو ما ذهب إليه مدير الاتصالات السابق في البيت الأبيض، أنتوني سكاراموتشي، الذي اتهم ترامب ووصفه بأنّه "الإرهابي المحلي في القرن الحادي والعشرين"، معتبراً في مقابلة مع شبكة "CNN"، أنّ "الجميع في حالة صدمة الآن لأنّه رئيس الولايات المتحدة وبعد 50 عاماً من الآن، سينظر أحد المؤرخين إلى ما حصل ويقول هذا الرئيس لم يقبل الانتخابات وحرض على تمرد وحثّ مناصريه على اقتحام مبنى الكابيتول للمطالبة بقتل نائبه"، وأردف: "أعتقد أنّ التاريخ سيعرف عنه بأنّه شخص حرض على الإرهاب المحلي"، كما طالب بمحاسبة ترامب وسجنه، بالقول: "رأيي الشخصي هو أنّه يجب أن يحاسب، وتجب إدانته في مجلس الشيوخ.. هذا الرجل يجب أن يذهب إلى السجن".

وضمن سياق المؤرخين، قال المؤرخ الرئاسي الأمريكي، دوغلاس برينكلي، إنّ أعمال الشغب في مبنى الكونغرس ستؤثر على إرث ترامب على مدى سنوات، بمجرد مغادرته منصبه، إذ سيرتبط اسمه بالكراهية، لافتاً إلى أنّ ترامب أعاد "الشعبوية" والحركات اليمينية التي كانت موجودة في الولايات المتحدة في التسعينات عندما وقع تفجير في مدينة أوكلاهوما في فترة رئاسة بيل كلينتون وتم إخمادها.

وقال إنّ ترامب أعاد هذه التيارات وتمكن من الفوز في العام 2016 رغم خسارته بـ3 ملايين صوت أمام هيلاري كلينتون، مردفاً: "لكن عندما تكون لديك كل تلك القوة التي كانت لديه وتفقدها وبعد ذلك تواجه كل الدعاوى القضائية التي ستخرج للعلن.. فأنت في ورطة عميقة"، مضيفاً: "لن أتفاجأ إذا تمت إزالة اسم ترامب في السنوات المقبلة من مبانيه في نيويورك، لأنّه سينظر إليها -اسمه بالذات- على أنها نوع من عبارات الكراهية".

بايدن والإرهاب المحلي

ومع تقلد بايدن سدّة الحكم رسمياً، في العشرين من يناير، وجّه إدارته باستكمال إجراء تقييم شامل لخطر الإرهاب المحلي، وذكرت الناطقة باسم البيت الأبيض، جين بساكي، أنّ التقييم سينجزه مكتب مدير المخابرات الوطنية بالتنسيق مع مكتب التحقيقات الفيدرالي ووزارة الأمن الداخلي، مضيفةً في إفادة صحفية: "نريد تحليلاً يستند إلى الحقائق، ويمكننا على أساسه تشكيل السياسة"، وذلك عقب فتح السلطات الأمريكية عشرات القضايا المتعلقة بـ"الإرهاب الداخلي".

بينما كشف وزير الأمن الداخلي الأمريكي، أليخاندرو مايوركاس، أن "الإرهاب الداخلي هو أحد أكبر التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة، خصوصاً أنّ تهديده ما يزال قائماً"، قائلاً خلال حديث لشبكة CNN، إنّ "رؤية التمرد وأعمال 6 يناير المروعة، لم تكن مدمرة على المستوى الشخصي فحسب، بل أوجدت في داخلي التزاماً بمضاعفة جهودنا لمحاربة الكراهية ومحاربة أحد أكبر التهديدات التي نواجهها حالياً على وطننا، وهو الإرهاب المحلي".

وأكد مايوركاس على أنّ تهديد الإرهاب المحلي "مستمر"، مشدداً أنّ الوزارة ستواصل العمل مع شركائها على مستوى الدولة والشركاء المحليين لمكافحته، مضيفاً: "أحد التحديات التي نواجهها هو تحديد الخط الفاصل بين خطاب الكراهية والعمل البغيض".

مشكلة جدية

ورغم أنّ البعض قد ينظر إليها على أنّها حدث عابر مرتبط بتحريض شخصي من ترامب وأنصاره، إلا أنّ مدير مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي، كريستوفر راي، كان له رأي آخر، حيث قال في بداية مارس الماضي، إن مشكلة الإرهاب الداخلي في بلاده تصاعدت بشكل جدي في السنوات الأخيرة.

إذ قال: "التطرف المنزلي ازداد بشكل جدي، وعندما تم تعييني لمنصب مدير المكتب (عام 2017) تم تسجيل نحو ألف حادث، وبحلول نهاية العام الماضي، تم تسجيل 1,4 ألف حادث، أما الآن فيتم التحقيق في ألفي حادث، وازداد عدد الاعتقالات في القضايا الجنائية المرتبطة بدعاية فكرة التفوق الأبيض العام الماضي بمقدار 3 مرات مقارنة مع عام 2017".

موضحاً: "لسوء الحظ فإنّ أحداث اقتحام مبنى الكونغرس الأمريكي التي وقعت في الـ6 من يناير الماضي، لا يعد حدثاً منفصلاً، وتنتشر مشكلة الإرهاب الداخلي في جميع أنحاء البلاد مثل ورم خبيث، وهيهات أن تختفي في المستقبل القريب، الأمر الذي يمثل قلقاً رئيسياً".

وهو ما أكده في بداية مايو الجاري، وزير العدل الأمريكي، ميريك غارلاند، الذي دعا الكونغرس إلى تقديم المزيد من التمويل للتحقيق والملاحقة القضائية المرتبطة بالإرهاب الداخلي، بالقول إنّ هذا الأمر "يمثّل تهديداً متسارعاً يقض مضجعه"، مصرّحاً: "لدينا خوف متزايد من التطرّف العنيف الداخلي والإرهاب الداخلي.. كلاهما يقض مضجعي أثناء الليل"، مضيفاً أنّ "خطورة الأسلحة الفتاكة المتاحة لكل من الإرهابيين الأجانب والمحليين زادت"، لافتاً إلى أنّ وزارة العدل "تضع مواردها للدفاع عن البلاد فيما يتعلّق بكليهما"، وتابع بالقول: "لدينا تهديد ناشئ ومتسارع".

جردة 50 عام إماراتية: صدارة بالطاقة والفضاء... التسامح وحقوق المرأة

أعلن رئيس الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، منتصف مارس الماضي، أن العام 2021، هو "عام الخمسين"، احتفاءً بالذكرى الـ 50 لتأسيس الدولة، قائلاً "إن عام الخمسين يشكل لحظة تاريخية في رحلتنا التي بدأت منذ الإعلان عن قيام دولة الإمارات في عام 1971 فهو احتفاء بالإرادة العظيمة والعزيمة القوية التي تحلى بها آباؤنا المؤسسون في بناء دولتنا والجهود التي بذلها أبناء الوطن حتى أصبحت دولتنا ولله الحمد إحدى أكبر الدول نمواً وتطوراً في العالم".

الإمارات تاريخياً

الإمارات دولة اتحادية مكوّنة من سبع إمارات ممتدة على طول الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية، وهي: أبو ظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة، وأوائل الثلاثينات من القرن العشرين، قامت شركات النفط بالتنقيب عنه، وتمّ تصدير أول شحنة من النفط الخام من أبو ظبي في عام 1962م، أي بعد ثلاثين عاماً من التنقيب والعمل، وقد تم توظيف إيرادات النفط لإصلاح البنية التحتية، وإنشاء المدارس والإسكانات، والمستشفيات، وشبكة الطرق في جميع أنحاء أبو ظبي، وفي عام 1969م بدأت إمارة دبي بتصدير النفط.

وأعلنت بريطانيا عن الانسحاب من الخليج العربي، مما دفع حكام كل من أبو ظبي، ودبي، والشارقة، وأم القيوين، والفجيرة، وعجمان، لتأسيس الاتحاد المعروف باسم الإمارات العربية المتحدة في 2 كانون أول عام 1971م.

آخر الإنجازات الإماراتية

لعل آخر الإنجازات الإماراتية التي تدخل بها عامها الخمسين، كان في 9 مارس الماضي، بترخيص تشغيل المحطة الثانية من محطات براكة للطاقة النووية السلمية، والتي تعد أول مفاعل سلمي للطاقة النووية في العالم العربي، وستوفر محطات براكة الأربع عند اكتمال تشغيلها 25% من احتياجات الإمارات من الطاقة الكهربائية الموثوقة والصديقة للبيئة لدعم التقدم والتنمية المستدامة للعقود المقبلة وما بعدها.

أما الإنجاز الثاني، فكان وصول "مسبار الأمل" إلى المريخ في 9 فبراير الماضي، كأول دولة عربية وخامس دولة بالعالم تحقق هذا الإنجاز، فيما اعتبر متابعون المشروع الإماراتي لاستكشاف المريخ، خدمة للبشرية بشكل عام والمجتمع العلمي بشكل خاص، بوضعه المعلومات التي يجمعها من خلال أبحاثه في كوكب المريخ من دون مقابل في متناول أكثر من 200 مؤسسة علمية ومركز أبحاث حول العالم.

في حين كان الإنجاز الثالث، فتمثل في جهود إنشاء بيت العائلة الإبراهيمية، الذي سيرمز لإيمان الإمارات بقيم التسامح والتعايش والأخوة، جامعاً الديانات السماوية الرئيسية الثلاث، ضمن ترجمة واقعية لوثيقة "الأخوة الإنسانية" التي انطلقت من الإمارات قبل عامين، عبر احتضان المبنى الـ4 مبان منفصلة، هي: كنيسة، مسجد، كنيس، ومركز ثقافي، ومن المزمع افتتاح البيت منتصف عام 2022، ليشكل مركزا لنشر التسامح الديني والتعايش المشترك ونشر قيم السلام، دون اضطهاد على أساس الدين أو العقيدة.

بينما ذهب الإنجاز الرابع، لصالح حقوق المرأة، وتمكينها، فحضور المرأة في الدولة بات يساوي حضور الرجال وفق مراقبين، مع تطلّع الدولة لدخول قائمة العشرة الكبار عالمياً، في مؤشر الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، عقب أن وصلت إلى المرتبة الـ 18 عالمياً هذا العام، والأولى عربياً وشرق أوسطياً تبعاً لأحدث تقارير البنك الدولي.

جردة حساب

وبجردة حساب بسيطة، يمكن للمتابع وعبر المُقارنة البسيطة بين حال الإمارات اليوم كدولة رائدة وسباقة في المنطقة وعلى مختلف المصعد، وحال الدول التي لطالما تبجحت ورفعت شعارات طنانة ورنانة، لتخدير شعوبها وسرقة ثرواتها بذريعة المقاومة والممانعة، تقيّن الفرق بينهما، فالفريق الثاني ما قاوم إلا شعوبه، وما مانع إلا حقوقه المشروعة بالحياة الكريمة، مسوغاً للأطراف الإقليمية الساعية لإعادة الاستعمار، التدخل في المنطقة، بحجة حماية الشعوب من أنظمتها القمعية.

إيران وعقدة الحصول على التكنولوجيا المتقدمة من داخل ألمانيا

جاسم محمد

ما زالت إيران تسعى وبشكل جاد، للحصول على تقنية وتكنولوجية أساسية لبناء منظومتها النووية والصاروخية، بهدف استكمال ترساناتها النووية رغم الضغوطات الدولية ومطالبات وكالة الطاقة الذرية، وهذا يؤشر إلى استمرار إيران انتهاكاتها إلى الاتفاق خمسة زائد واحد، لكن في نفس الوقت يثير التكهنات حول قدرات إيران النووية والصاروخية، ولا يستبعد أنّها قد بالغت بتلك القدرات، وضخمت ترسانتها النووية والصاروخية، من أجل تصعيد التهديد للأمن الإقليمي والدولي والضغط على الأطراف المفاوضة في فيينا.

أكّد وزراء خارجية مجموعة السبع في اجتماعهم، في لندن، يوم 06 مايو 2021، أنهم ملتزمون بضمان أن إيران لن تطور سلاحاً نووياً أبداً ورحبوا بالمحادثات في فيينا لتحقيق عودة متبادلة للولايات المتحدة وإيران إلى التزاماتهما بموجب الاتفاق النووي لعام 2015، خطة العمل الشاملة المشتركة.

وأدان وزراء مجموعة الدول السبع دعم إيران للميليشيات، وانتشار تكنولوجيا الصواريخ والأسلحة، وطالبوا إيران بوقف جميع أنشطة الصواريخ الباليستية التي تتعارض مع قرار مجلس الأمن الدولي. رقم 2231 الذي أقرّ خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2015.

الاستخبارات الألمانية الداخلية، كشفت في تقريرها يوم 27 أبريل 2021، مساعي إيران الجديدة بالحصول على تقنيات وتكنولوجيا من داخل ألمانيا، من أجل إنتاج أسلحة دمار شامل. أكد تقرير استخباراتي ألماني سابق صادر من ولاية سارلاند الألمانية الغربية بعنوان "لمحة عامة عن الوضع"، بواقع 120 صفحة، سعي النظام الإيراني إلى الحصول على تكنولوجيا أسلحة وأنظمة صواريخ عبر أنشطة تجسس تقوم بها فوق الأراضي الألمانية.

الاستخبارات الألمانية ذكرت أنّ التقرير الجديد، الصادر عن منطقة ولاية سارلاند الألمانية، يدعم ما جاء في تقرير سابق صادر عن منطقة بادن، وأكد بدوره سعي طهران إلى الحصول على تكنولوجيا أنظمة ناقلات الصواريخ منذ عام 2019. وما يزيد بالأمر خطورة أنّ عملاء إيران موجودون بمستويات مختلفة في التمثيل الرسمي وشبه الرسمي في ألمانيا ويحملون الإقامة القانونية ويقومون بعمليات شراء وصفقات بأغطية وواجهات متعددة.

وأشارت وثيقة الاستخبارات، التي نشرتها صحيفة "جيروزليم بوست"، يوم 06 مايو 2021، إلى أنّ "الانتشار النووي ما يزال أحد المهام المركزية لمكافحة التجسس في شليسفيغ هولشتاي". وتشمل أساليب النظام الإيراني للحصول على أسلحة دمار شامل غير مشروعة، مثل إنشاء شركة محايدة لخداع المشتري بشأن الطبيعة الحقيقية للبيع وإنشاء شبكات شراء غير قانونية تابعة لشركات الواجهة والوسطاء. وتمكنت إيران استخدام عمليات التسليم الملتوية عبر دول ثالثة من أجل عدم تحديد المشتري النهائي.

ما زالت إيران تسعى للحصول على التكنولوجيا الضرورية والمعرفة ذات الصلة، من بين أمور أخرى، من خلال جهود الشراء غير القانونية في ألمانيا، التقرير الاستخباراتي، التهديدات الأمنية والإرهابية لولاية بادن فورتمبيرغ جنوب ألمانيا الصناعية، وهي منطقة غنية بالأهداف لشبكة إيران بسبب العديد من شركات الهندسة والتكنولوجيا المتقدمة، دون الكشف عن أسماء الشركات، استشهد التقرير ببيانات محددة حول محاولات غير مشروعة للحصول على تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل.

استخدمت الإدارات الأميركية العقوبات الاقتصادية ضد إيران في محاولة لتغيير سلوك إيران، العقوبات الأمريكية على إيران، في المقام الأول، "عقوبات ثانوية" على الشركات التي تجري معاملات معينة مع إيران،

قد أثرت سلباً على الاقتصاد الإيراني، لكن يمكن القول إنها لم تغير، حتى الآن، سعي إيران لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأساسية، بما في ذلك دعمها للفصائل المسلحة الإقليمية وتطويرها للصواريخ.

ما تزال إيران تسعى إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل، النووية والأسلحة البالستية، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وتأتي تقارير الاستخبارات الألمانية، إلى جانب أجهزة استخبارات أوروبية ودولية أخرى، لتؤكد عزم إيران على الحصول على التكنولوجيا المتقدمة تحت أي ثمن من أجل استكمال ترسانتها النووية والباليستية، وهذا ما يمثّل تهديداً للأمن الإقليمي والدولي، يستوجب على الأطراف المفاوضة في فيينا، مناقشة ذلك مع إيران.

العثمانية أو الصفوية.. الإخوانية أداة قابلة للتحوّر شرط التنفّع والبقاء

تناولت وسائل إعلام عربية تقريراً بعنوان "إلى أين بعد تركيا؟ تنظيم الإخوان يهرب إلى "البديل الطبيعي"، كشف من خلاله الموقع عن مصدر مصري، وجود اتصالات بين قيادات التنظيم الدولي للإخوان المسلمين ومسؤولين إيرانيين خلال الأيام القليلة الماضية، لطلب توفير ملاذات آمنة لعدد من عناصر التنظيم الذين سيغادرون تركيا وعواصم أوروبية، نتيجة التضييق الأمني والإجراءات التي شرعت بها تلك الدول مؤخراً لتحجيم نشاط التنظيم المصنف إرهابياً في مصر.

وقال المصدر، وهو كاتب مصري يقيم في إسطنبول منذ عدة سنوات، فضل عدم ذكر اسمه، إن قيادات من التنظيم الدولي يتقدمهم "المرشد العام" للإخوان، إبراهيم منير، تواصلوا مع مسؤولين إيرانيين بعضهم من الحرس الثوري الإيراني، لطلب المساعدة بتوفير دعم لوجستي وملاذات آمنة لبعض عناصر التنظيم المتهمين بقضايا إرهاب، الذين سيغادرون تركيا لتفادي تسليمهم للقاهرة، موضحاً أنّ قيادات التنظيم لم تفصح عن طبيعة الرد الإيراني، لكنهم أكدوا خلال اجتماع بينهم، عقد عبر الإنترنت، أنّ المسؤولين الإيرانيين رحبوا بالطلب، وأكدوا أنهم سيقدمون دعماً، دون الإفصاح عن طبيعة ذلك الدعم.

علاقة تاريخية

ولا يعتبر الحدث مستغرباً، فقد كشفت معطيات ماضية عن علاقة ود وتعاون تربط طهران وبتنظيم الإخوان المسلمين، ومنها وثائق سرية للحرس الثوري الإيراني سُربت العام 2019، وأفصحت عن عقد لقاءات عديدة ومتواصلة بين قيادات الإخوان والحرس الثوري الإيراني، بغية التنسيق في ملفات عدة، إذ قالت تلك الوثائق إن اجتماعاً مشتركاً عقد بين قادة التنظيم الدولي وعناصر من فيلق القدس، في أحد الفنادق بتركيا لبحث التعاون الاستراتيجي بين الجانبين في مطلع عام 2014.

كما رصدت أجهزة أمنية في العام 2015 لقاء لقيادات التنظيم مع عناصر من حزب الله وإيرانيين في لبنان، ناقش آليات الدعم، وحضره السياسي المصري الهارب في تركيا، المسؤول عن المنظومة الإعلامية للإخوان، أيمن نور.

فيما صدرت عدة مواقف من تنظيمات الإخوان المسلمين في بلدان عربية عدة، وشخصيات إخوانية في الغرب، أكدت على متانة العلاقة بين طهران والإخوان، ففي الثاني من يناير الماضي، طالبت عائلة الشيخ مجدي المغربي الذي اعتقلته حركة "حماس" على خلفية تمزيقه صورة قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، (طالبت) بالإفراج عنه، وما كان اعتقال الشيخ بتلك الذريعة إلا تأكيداً على العلاقة التي تربط حركة حماس، التي تعتبر الفرع الفلسطيني لتنظيم الإخوان المسلمين، مع طهران، بذريعة محور المقاومة المزعومة.

ولعل خير دليل على علاقة تنظيمات الإخوان بإيران، رغم التعارض المذهبي بين الجانبين، والذي يجري تجاهله عندما تستلزم مصالحهما، رغم تحريض الطرفين لشعوب المنطقة من منطلقات مذهبية لنشر الفوضى والقتل والدمار والترهيب، كونها الوسائل الوحيدة التي قد تسمح للجانبين بالتمدد والوصول إلى السلطة وثروات البلاد المستهدفة، ما كان قد عبّر عنه رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، إسماعيل هنية، أمس السبت، الثاني والعشرين من مايو.

إذ أشار إلى تقديره العميق لإيران ووقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة، بحسب تعبيره، وكذلك مواقفها الثابتة تجاه حقوقه في مختلف المجالات السياسية والميدانية، وذلك خلال تواصله مع قائد الحرس الثوري الإيراني اللواء حسين سلامي، وهو ما جاء عقب زعم هنية، يوم الجمعة من العاصمة القطرية الدوحة، انتصار حماس في جولة الحرب الأخيرة مع إسرائيل، مُوجهاً الشكر لإيران على تقديم السلاح إلى حماس في غزة، متجاهلاً أنّ المعركة أسفرت عن مقتل 248 فلسطينياً، بما في ذلك 66 طفلاً وعناصر من حماس، بجانب تدمير كبير لحق بالبنية التحتية للقطاع ومعالمه العمرانية، مقابل مقتل 12 إسرائيلياً، بينهم طفل وفتاة وجندي.

من ليبيا إلى أمريكا

ولا تقتصر علاقة تنظيمات الإخوان مع إيران على فلسطين، ففي الرابع والعشرين من يناير الماضي، زعم وزير الخارجية حكومة الوفاق الإخوانية في ليبيا، محمد الطاهر سيالة، ضرورة تمكين علاقات التعاون بين طرابلس وطهران على الصعيد الاقتصادي، وأيضاً التشاور والتنسيق في المحافل الدولية، وذكرت ضمن بيان لها، بأنه قد "رحب الوزير سيالة بالسفير شيباني، مؤكداً على عمق العلاقات التاريخية والروابط الأخوية والإسلامية بين دولة ليبيا وإيران، مشيراً إلى أهمية تعزيز علاقات التعاون الثنائي والشروع في إجراء الاتصالات وتبادل الزيارات خاصة على الصعيد الاقتصادي العام والخاص مثل الغرف التجارية ومجلس رجال الأعمال، وكذلك التشاور والتنسيق في المحافل الدولية".

وأردفت أنّ شيباني "أبدى استعداد طهران لتقديم أي مساعدة لحكومة الوفاق من أجل حل الأزمة الليبية وعودة الاستقرار والتنمية والازدهار للشعب الليبي"، وهو ذات الموقف الذي كانت تتخذ أنقرة من حكومة الوفاق الإخوانية، مما يشير بجلاء للتوافق بين الأطراف الثلاثة (أنقرة، طهران، الإخوان)، مقدمةً دليلاً عملياً على قدرة التنظيمات ذات الخلفية الدينية المنتمية لـ الإسلام السياسي، بشقيها السني والشيعي، على التحور وتحويل المواقف، وتجاوز الخلافات العقائدية لصالح تمرير المصالح الاقتصادية، خاصة في ظل ما تعانيه اقتصادات إيران وتركيا.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد انبرت النائبة الديمقراطية المسلمة في مجلس النواب الأمريكي، إلهان عمر، وهي من أصل صومالي (ومعروفة بقربها من تنظيم الإخوان المسلمين)، بتاريخ الثاني عشر من مارس الماضي، لسؤال وزير الخارجية، أنتوني بلينكن، عن سبب عدم عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي أولاً، باعتبارها هي التي خرجت منه، ضمن مُحاولات التنظيم تخفيف الطوق عن رقبة طهران.

إيران بديلة لتركيا

وكان قد عرض التقرير الذي نشر على موقع سكاي نيوز عربية رأي الكاتب المصري، ثروت الخرباوي، أنّ التحالف والتنسيق بين جماعة الإخوان والحرس الثوري الإيراني قديم وممتد منذ عشرات السنوات، لافتاً إلى التوافق بين الجانبين في المشروع والأهداف والمصالح، التي تقوم بالأساس على الإضرار بالدول والأنظمة العربية، موضحاً أن التنظيم في إطار سعيه للبحث عن بدائل للحليف التركي الذي سيتخلى عن جانب كبير من دعمه لها، بسبب رغبته في التقارب مع مصر، من الطبيعي أن يلجأ لإيران كحاضنة بديلة ويطلب منها الدعم.

وعليه، ليس مستغرباً أن ينتقل التنظيم من تركيا إلى إيران، خاصة أنّه بات يتمتع بسمعة سيئة جداً على المستوى العربي والغربي لجهة تجنيد المرتزقة في سوريا وليبيا ونشر الفكر التكفيري المتطرف وتنفيذ مشاريع التهجير القسري والتغيير الديموغرافي لصالح دول أجنبية ضمن دولها الوطنية، بجانب وجود أصوات في أمريكا وبعض الدول الغربية تطالب بتصنيفه على لوائح الإرهاب.. أما في إيران، فإنّ تنظيم الإخوان ومشتقاته، ممن يستترون بالدين، هم أكثر مَن يلزم.

مؤتمر لحركة حماس

المُستشار زيد الأيوبي لليفانت: مِحور إيران لا يقل خطورةً عن الاحتلال الإسرائيلي.. وأردوغان ظاهرة صوتية

• حماس والاحتلال الإسرائيلي ورطوا شعبنا في غزة بهذه الحرب التي يذهب ضحيتها الأبرياء.

• ما ينطبق على ما يسمى بمحور إيران ينطبق على موقف الطاغية رجب طيب أردوغان.

• الحرب على غزة تهدف لخلط الأوراق من جديد وحرف الأنظار عن نصر المقدسيين في القدس.

• لا شك أنّ ما يحدث في غزة له علاقة مع سوريا وأجندات إيران في المنطقة، والاحتلال الإسرائيلي يعلم ذلك جيداً.

• محور إيران نراه عدواً حقيقياً لنا، لا يقلّ عن خطورة الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على صدورنا في فلسطين.

• أردوغان مجرد ظاهرة صوتية يجعجع ضد الاحتلال في الإعلام، ويرتبط بعلاقات اقتصادية وأمنية واستراتيجية مع من يحتلون فلسطين

جاء ذلك في حوار خاص لـ ليفانت نيوز، مع المستشار زيد الأيوبي، المحامي والمحلل السياسي المقدسي المُقيم في القدس، وهو حاصل على ماجستير في القانون، ويُحضر للدكتوراه في العلاقات الدولية، حول جولة الحرب الأخيرة في قطاع غزة، بين حركة حماس وإسرائيل.

وفيما يلي نصّ الحوار كاملاً:

زيد الأيوبي

■ غزة باتت ميداناً صغيراً لصراعات دولية كبرى أدواتها الحرب الصاروخية، جرّاء ما يحصل ثمة منعطف سياسي مهم بالمنطقة، والسؤال كيف تقرأ هذا التحوّل القادم وانعكاساته على عموم المنطقة؟

"لا يستطيع أحد أن ينكر ارتباطات الفصائل الفلسطينية المرتبطة بحماس في غزة بالأجندات الإقليمية التي يحركها ملالي قم وأردوغان، ولعلّ ما يحدث الآن من إشعال لجبهة غزة له علاقة وطيدة بهذه الأجندات، الشعب الفلسطيني يريد المقاومة والدفاع عن نفسه، لكن نريد المقاومة التي تكبد الاحتلال الإسرائيلي خسائر مادية ومعنوية، وليس تكبدنا نحن هذه الخسائر، وصحيح أن النصر لا يأتي دون خسائر، لكن الخسائر يجب أن تكون دائماً مدروسة وضمن القدرة على الاحتمال، واليوم حماس والاحتلال الإسرائيلي ورطوا شعبنا في غزة بهذه الحرب التي يذهب ضحيتها الأبرياء في محافظات قطاع غزة، والمستفيد سيكون الاحتلال وحماس والأجندات التي تتبع لها على حساب أرواح أبنائنا ومعاناة شعبنا".

■ كيف تقيمون موقف محور "إيران - حزب الله - النظام السوري"؟

"نحن في فلسطين لا نعترف بما يسمى محور إيران في الوطن العربي، وهذا المحور نراه خادماً وتابعاً لأجندات ملالي قم، ويسعى هؤلاء لمساعدة الملالي للسيطرة على مقدرات الأمة العربية، وهم يتاجرون بالقضية الفلسطينية وقضية القدس ويرفعون شعار مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، لكنهم يصوبون سلاحهم وقذائفهم إلى الشعوب العربية، في لبنان واليمن وسوريا والعراق، وبالتالي هذا المحور نراه عدواً حقيقياً لنا لا يقل خطورة عن خطورة الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على صدورنا في فلسطين، والدليل أنّ قوات هذا الاحتلال دنست المسجد الأقصى وقتلوا وضربوا المصلين داخل باحات المسجد، وهذا المحور المدعي المقاومة لم يتحرك لنصرتنا أبداً".

■ كيف تقيمون موقف الرئيس التركي أردوغان من الحرب التي دارت في غزة؟

"ما ينطبق على ما يسمى بمحور إيران، ينطبق على موقف الطاغية رجب طيب أردوغان، فهو أيضاً لديه أجندته الاستعمارية للوطن العربي، وسيفه مسلط على رقاب العرب والأكراد في كل من كُردستان العراق وسوريا وليبيا، وحتى في دعمه لحماس التي قتلت المئات من خيرة المناضلين الفلسطينيين في غزة، بدعم من قطر وأردوغان وملالي قم، وبالتالي نحن نرى في أردوغان أنه مجرد ظاهرة صوتية يجعجع ضد الاحتلال في الإعلام، لكنه يرتبط بعلاقات اقتصادية وأمنية واستراتيجية مع من يحتلوا فلسطين، وبالتالي هو أيضاً يتاجر بفلسطين وقضيتها لتحقيق أهدافه الاستعمارية التي تستهدف مكانة الأمة العربية ومقدراتها".

■ هل ما حدث في غزة له علاقة بالوضع في سوريا؟

"لا شك أنّه ما يحدث في غزة له علاقة في سوريا، وأجندات إيران في المنطقة، والاحتلال الإسرائيلي يعلم ذلك جيداً، إنّ غايات حماس ليست الدفاع عن الأقصى، وإنما مساعدة إيران بتخفيف الضغط الدولي عليها وإخراجها من عزلتها وتكريسها كقوة فاعلة في المنطقة، لكن الاحتلال الإسرائيلي رغم ذلك يستهدف أطفال ونساء فلسطين والآمنين في بيوتهم من المدنيين، ويساعد حماس وإيران إعلامياً، من أجل تكريسهم في وجدان الناس ضمن خطة معدة مسبقاً ومتفق عليها بين إيران وكيان الاحتلال الإسرائيلي".

■ هل لأحداث غزة علاقة بالانتخابات الرئاسية الأخيرة في أمريكا؟

"الحرب على غزة تهدف لخلط الأوراق من جديد وحرف الأنظار عن نصر المقدسيين في القدس، وبذات الوقت نتنياهو يريد تكريس نفسه كقائد قومي لدى الإسرائيليين، وبذات الوقت حماس تريد إعادة صياغة وضعها داخلياً، وترميم سمعتها وصورتها أمام الفلسطينيين، بعد أن بطشت بالغزيين، وبالتالي الأجندات السوداء كلها اتفقت على تكريس نفسها من خلال هذه الحرب على حساب دماء شعبنا ومقدساتنا في القدس".

الصراع في المنطقة العربية.. من هو العدو؟

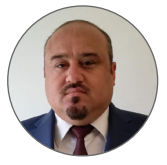

عبد العزيز مطر

تكافح جميع الشعوب في منطقة الشرق الأوسط من أجل الحفاظ على مصالحها الحيوية ووجودها ويعتبر أي تهديد لهذا التواجد أو هذه المصالح هو الدافع لنشوء هذه الصراعات، وهذه قاعدة قديمة تستخدمها جميع الشعوب لتحديد من هو العدو بالنسبة لها، وعند انتهاء مسببات هذا الصراع وزوال الخطر فإنّ زوال صفة العدو الذي كان يسبب هذا الخطر هو أمر طبيعي وبديهي.

وفي واقعنا العربي، شغلت القضية الفلسطينية المجتمع العربي وشعوبه ومرت بفترات كثيرة شهدت صراعات عسكرية دامية على مدى خمسة عقود، انتهت بعقد اتفاقيات سلام بين الفلسطينيين والدولة الإسرائيلية بوساطات دولية، ورغبة من المجتمع الدولي بإنهاء هذا الصراع لتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة.

ومن الإنصاف بمكان، ذكر أنّ ما عانته الشعوب العربية من ويلات خلال فترة هذا الصراع لم يكن على يد العدو المفترض، وإنما كان بفعل الأنظمة القمعية التي استغلّت هذا الصراع لتعميق نفوذها وسيطرتها على هذه الشعوب، والمجازر التي ارتكبت بحق تلك الشعوب، كان المنفذ ببساطة هو الأنظمة القمعية ولم يكن الطرف الآخر من الصراع.

إن طبيعة ما يسمى الصراع العربي الإسرائيلي، الذي كان عبارة عن كابوس وسوط بأيدي أنظمه الاستبداد، وكان شماعة لتكميم الأفواه وترسيخ مفاهيم الاستبداد في المنطقة العربية، لم يكن يوماً صراع وجود، وإنما كان نتيجة لتناقضات بين المصالح الدولية في المنطقة، وعند توافقها تم الوصول لإنهاء هذا الصراع، وفق قرارات الأمم المتحدة، مع الإشارة للحيف الذي لحق بالشعب الفلسطيني، ليس نتيجة تخاذل المجتمع الدولي، وإنما بسبب فساد أنظمة الاستبداد التي نصبت نفسها وصية على هذه الشعب، وتنازلها وتفريطها عن الكثير من حقوقه من أجل المحافظة على بقائها.

حاولت تلك الأنظمة لعقود الاستفادة من الوجود الشكلي لهذا الصراع من أجل إبقائه واستثماره في وأد أي حركة شعبية تسير باتجاه الديمقراطية، وتقدم الشعوب تحت شعارات هذا الصراع المزعوم، الذي انتهى فعلياً منذ سبعينيات القرن الماضي، ومازالت أنظمة القمع والقتل وما يسمى محور الممانعة والمقاومة ترفع شعاراته البالية خدمة لمشروع جديد هو الذي يمثّل الخطر الوجودي على المنطقة العربية، وهو التهديد الحقيقي للسلم والاستقرار في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، والمتمثل بالمشروع الإيراني.

إنّ الخطر الكبير والمحدق بالشعوب العربية، والذي مازال يستشري منذ ٤ عقود، ويتغلغل في الجسد العربي هو المشروع الإيراني الفارسي الذي يستمد أيديولوجيته وبنيته بخليط ديني قومي فارسي عجيب، تديره منظومة دينية مستبدة تمتد أذرعها في عدة بلدان عربية تعمل على خلق حالة من عدم الاستقرار وحالة من الصراع بين دول المنطقة، وبين شعوبها، وضمن الشعب الواحد في كل بلد.

وإن من أبرز سمات هذا الخطر على الشعوب العربية، أنه خطر يستهدف الوجود العربي وترابه، فإيران حتى هذه اللحظة ما زالت تحتل جزراً في الخليج العربي، هي أرض إماراتية، وتحتل أراضي الأحواز العربية، وهي ترفض القرارات الدولية الصادرة حول هذا الاحتلال لهذه الأجزاء، وخصوصاً الجزر الإماراتية، كما إنّ أحد سمات هذا الخطر هو البعد الثقافي والاجتماعي الذي يهدد الاستقرار المجتمعي في الدول العربية، حيث يعمل المشروع الإيراني على تفتيت المجتمعات العربية عبر إذكاء الصراعات العرقية والطائفية، وخلق كانتونات طائفية في كل بلد عربي مرتبط بهذا المشروع، يكون عامل تدمير وعدم استقرار سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي في كل دولة، والأمثلة كثيرة، كحزب الله اللبناني والعراقي والسوري والحوثيين، وغيرهم من عشرات الميليشيات والتجمعات العسكرية ذات البعد الديني الطائفي.

ولعلّ أبرز مظاهر هذا الخطر، هو سيطرة المشروع الإيراني على مؤسسات سيادية في عدة دول عربية، وهي المؤسسة العسكرية، وارتباط هذه المؤسسات مباشرة بتنظيم الحرس الثوري أحد أهم ركائز المشروع الإيراني، فالخطر الكبير على المؤسسة العسكرية، ولو بنسب متفاوتة، في سوريا والعراق ولبنان واليمن، سيكون له تأثير كبير على المدى القريب وتأثير أكبر على قرار هذه المؤسسات على المدى البعيد، وهذا ما يجعل قرار الدفاع عن سيادة هذه البلدان مرتبط بقرار المشروع الإيراني، وبالتالي تحويل المؤسسات العسكرية في هذه البلدان لتشكيلات تتبع أوامر الحرس الثوري الإيراني وتنفذ أجنداته في هذه البلدان التي تتواجد فيها والجوار الإقليمي، مما ينذر بتنامي حالة الصراع بين هذه البلاد وجوارها، طبقاً وتماشياً مع موقف هذا الجوار من المشروع الإيراني، سلباً أو إيجاباً، وبالتالي جرّ الدول العربية لصراعات مع هذا الجوار، بسبب سيطرة الخطر الإيراني على قرار المؤسسات العسكرية، وهذا ما يتضح بشكل لا لبس فيه، في سوريا ولبنان والعراق واليمن.

أما البعد الاقتصادي لهذا الخطر فهو واضح، عبر التهديد الذي يشكله المشروع الإيراني على اقتصاد المنطقة العربية التي تعتمد لحد كبير على الثروات الباطنية والطاقة، عبر محاولة المشروع الإيراني السيطرة على حقول الطاقة في بلدان، كالعراق وسوريا، من غاز ونفط من جهة، وعبر تأثيره على طرق إمداد الطاقة من البلاد العربية للسوق الدولية، كما يحدث مع دول الخليج، واستهداف حقول الطاقة، كما حدث عبر استهداف حقول ومحطات النفط في المملكة العربية السعودية، من قبل أذرع المشروع الإيراني المتمثل بميليشيات الحوثي، ومحاولة المشروع الإيراني ربط الاقتصاد الوطني في الدول العربية التي تسيطر على جزء كبير من قرارها الوطني بالاقتصاد الإيراني، كما يحدث في سوريا ولبنان والعراق، عبر إنشاء مئات الشركات الإيرانية في هذه البلدان، وتقديم امتيازات لها للسيطرة على مفاصل الاقتصاد فيها، خدمة للمشروع الإيراني ومحاولة الالتفاف على العقوبات الدولية المفروضة على النظام الإيراني.

ومما سبق، إنّ الصراع العربي الإسرائيلي وهم تقوم أبواق الدعاية الإيرانية بتسليط الضوء عليه وخلق المحاور الوهمية والخلبية ورفع شعارات المقاومة ضد خطر غير موجود، والغاية الأساسية فقط هي الإعماء على الدور التخريبي والهدام للمشروع الإيراني في المنطقة، والذي يهدّد السلم والأمن الدولي والإقليمي.

إنّ الطريق الوحيد للنهوض بالشعوب العربية، اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً، يبدأ من إزالة هذا الخطر وتفكيك أذرعه، وهذا بالتأكيد يحتاج عملاً كبيراً من المؤسسات الدولية ذات الصلة، والمؤسسات الإقليمية والعربية، يهدف إلى تفكيك المشروع الإيراني وإعادة هذا الخطر للحدود التي خرج منها بداية، ومن ثم تحرير الشعب الإيراني من هذه المنظومة التي جعلت مجرد ذكر كلمة الإيراني في المنطقة، يشكل مرادفاً للكره والعنف والقتل والاضطهاد، بسبب الجرائم الكبيرة التي ارتكبها نظام الملالي في طهران بحق الشعب الإيراني، أولاً، وبحق شعوب المنطقة، ثانياً، وخصوصاً الشعب العربي.

جنود اسرائيليون يلاحقون شاباً فلسطينياً

حسابات الربح والخسارة في معركة فلسطين الأخيرة

د. كمال اللبواني

اشتباكات بين فلسطينين وقوات الجيش الاسرائيلي

لا شك بأن إسرائيل قد اهتزت بعنف على وقع الأحداث الأخيرة ، وأنها ستشهد مراجعات كبيرة في استراتيجياتها، فالنتيجة هي خسارة إسرائيل المعنوية والأخلاقية وثقتها بنفسها وبحلفائها، والتي هي أكبر بكثير من خسائرها المادية الطفيفة، ولا ينقص من خسائرها المعنوية الهائلة نصرها العسكري المحدود، بل يزيد من تلك الخسارة الربح الشعبي والتنظيمي الكبير الذي حققه تيار الإخوان المسلمين في حشد وقيادة الحراك الشعبي العربي والإسلامي عبر العالم، وإحراجه معظم بل كل الحكومات العربية، والذي صب في كل تأكيد في مصلحة سياسة أردوغان الإخوانية بقوميتها التركمانية، ومصالح نظام الملالي الإخواني بنسخته الشيعية في ايران أيضا وأساسا ، فاللعبة التي بدأها نتانياهو في حي الشيخ جراح لإفشال خصومه في تشكيل حكومة بضم بعض نواب العرب إليها.

دخل عليها اللاعب الإيراني وحرك حماس عن بعد وحقق نتائج سياسية باهرة تعتبر بحق نصراً استراتيجياً له بنفسه الطويل وتخطيطه البعيد المدى وقدرته على اختيار المكان والزمان والأداة التي تجعله مفاوضا يفرض شروطه في النهاية، رغم علاقته المتدهورة مع شعبه ومشاكله الاقتصادية الجسيمة التي لم تؤثر سلباً على قدراته الجيوسياسية الهائلة في كل ربوع الشرق العربي المتداعي، نعم الرابح الأكبر من هذه المعركة مادياً وسياسياً هي ايران التي لم تخسر شيئاً، وكسبت الكثير الكثير من حرب غزة، والرابح الثاني هو تنظيم الإخوان العالمي الذي أعاد تنظيم صفوفه وحشد ماكيناته وتوسيع قاعدته في كل العالم، والخاسر الأكبر استراتيجياً هو إسرائيل، والخاسر الثاني هو مشاريع السلام، بينما لم تتأثر الأنظمة العربية التي ركبت الموجة، ولا حماس التي تسببت معركتها بخسائر مادية جسيمة في صفوف الشعب الذي لم تحقق قضيته أي تقدم بل سيحتاج وقت طويل قبل أن تلتئم جراحه، فكامل الاستراتيجية الإسرائيلية بنيت في هذه الجولة على احداث خسائر ودمار يشغل الغزاويين طويلاً قبل أن يفكروا بجولة عنف ثانية.

لا شك أن الشعب الفلسطيني في ال ٤٨ وفي الضفة بنضاله السلمي وتضامنه، قد قلص من حجم الانتصارات التي وهبها ترامب لنتانياهو، ورسخ ايمانه بقدرته على الصمود ومتابعة النضال، وأثبت فعالية النضال السلمي في كسب التأييد العالمي وحتى في داخل المجتمع الإسرائيلي، ومع أن صواريخ حماس قد قلصت من هذا النصر، لكنها حققت هزه عنيفة في الفكر السياسي الإسرائيلي، ستجبره على مراجعة استراتيجياته، ولكن المشكلة هي أن الفريق القديم الفاشل الذي خطط سابقاً، وأوصل الأمور إلى هذا الحال، هو ذات الفريق الذي سيجري المراجعة إذا لم تنتبه الانتلجنسيا والدولة العميقة لضرورة تغيير الفاشلين الذين اقتصرت استراتيجيتهم على تحقيق المكاسب السريعة والحلول الرخيصة ، ولم تمد نظرتها أبعد من فترة الانتخابات ومصالحها الانتخابية.

لقد فوتت إسرائيل فرص ذهبية لكسب الشعوب ودعم عملية السلام في المنطقة وكسر شوكة ايران عندما تساهلت في التمدد الإيراني خاصة في سوريا، التي هي مفتاح المنطقة، ولها تأثير كبير على لبنان والأردن وفلسطين، عشر سنوات اكتفت إسرائيل في المراقبة والتردد حيال تقدم النفوذ الإيراني والإخواني، بل سلمت أمنها للروس ليقوموا بإبعاد أعدائها عنها فما كان منهم إلا أن قدموا سوريا على طبق من فضة لحزب الله وايران، وبينما كان نتانياهو يرفع صوته معادياً لإيران ويوجه الضربات الجوية قليلة الفعالية، كانت ايران تحكم الطوق حوله، ولو دخلت لبنان وسوريا الحرب مع حماس لكانت إسرائيل في وضع صعب عسكرياً، لكن إيران اكتفت بالحدث المحدود واستخدمته كرسالة قوة واستعراض قدرات، محتفظة بقدراتها الاستراتيجية سليمة لاستخدامها في تحصيل مكاسب تفاوضية مع الغرب الذي سيقدم المزيد والمزيد من التنازلات التي ستنتهي للمزيد من القوة والنفوذ لإيران ومحور المقاومة الذي يقوده الإخوان، أي الذي سيؤدي للمزيد من الضعف والانكفاء في إسرائيل التي يجب أن تشعر بالتهديد الاستراتيجي والوجودي الذي يحيط بها، لكنه للأسف سيضر أيضاً بقضية الحرية والديموقراطية والسلام الذي تريده الشعوب لتخرج من معيشتها المأساوية.

مفاوضات فيينا النووية وورقة غزة

خالد الزعتر

لا يمكن قراءة الأحداث في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة أحداث غزة الأخيرة، بعيداً عن تطورات عودة الاتفاق النووي الأميركي الإيراني على الطاولة من جديد في عهد الرئيس الأمريكي، جون بايدن، حيث يلعب العامل السياسي دوراً مهماً في مخرجات الاتفاق النووي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، فلو عدنا إلى العام 2015 نجد أنّ تجميد المشروع النووي الإيراني جاء بعد صفقة سلمت بموجبها إدارة باراك أوباما المنطقة لإيران وإطلاق الذراع الإيرانية التوسعية في المنطقة.

عندما ننظر إلى مقدمات عودة المفاوضات النووية بين إيران والولايات المتحدة، نجد أنها ارتبطت بمحاولات سياسية أمريكية لتعزيز وجود إيران في الملفات السياسية العربية، وبخاصة الملف اليمني، بزيارة المبعوث الأممي إلى اليمن لإيران في خطوة اعتبرت موافقة أمريكية على أن تكون إيران جزءاً من ترتيبات الحل للملف اليمني بدلاً من إقصائها باعتبارها جزءاً من المشكلة، وهي خطوة تهدف منها إدارة بايدن استرضاء الإيرانيين لضمان تمهيد الطريق أمام المفاوضات النووية، بخاصة وأنّ الإيرانيين يريدون الاعتراف بهم كقوة إقليمية وعضو فاعل في ترتيبات الأوضاع في المنطقة، حيث تحاول إدارة بايدن إرضاء الإيرانيين عبر الملف اليمني، ولكن هذه الخطوة لا شك فشلت لأنّ التحالف العربي بقيادة السعودية لن يقبل بأنصاف الحلول في اليمن وترسيخ وجود إيران، وبخاصة في اليمن، خاصرة السعودية الجنوبية.

وبالتالي، فإنّ وضع إيران في مفاوضات الملف النووي في عهد جو بايدن تختلف عن وضع العام 2015 في عهد باراك أوباما، فإيران باتت ضعيفة سياسياً وتفتقد لنفوذها، وبخاصة بعد المتغيرات التي عاشتها المنطقة، وبعد تأسيس التحالف العربي بقيادة المملكة لدحر الميليشيات الحوثية، وبروز استراتيجية سياسية جديدة في العراق قائمة على التوزان في علاقات العراق مع محيطه الإقليمي، وبدء العودة التدريجية العراقية للمحيط العربي، وبالتالي ما جعل إيران تفتقد للكثير من أوراق الضغط لتعزيز طموحاتها السياسية للاعتراف بها كقوة إقليمية، وذلك في مقابل تجميد أنشطتها النووية.

الأمر الآخر هو موقف الحليف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية، وهي إسرائيل، من عودة المفاوضات النووية ومحاولات إدارة جو بايدن لاسترضاء إيران، وهو ما يجعل إيران في مأزق ويعزز احتمالية خروجها من المفاوضات النووية بمكاسب سياسية ضئيلة لا تخدم طموحاتها في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي فإنّ إيران أمام هذا المأزق فهي تحتاج لحالة من الاضطرابات والفوضوية تساهم بشكل كبير في خلق ورقة مساومة تستفيد منها للعمل على توظيفها لمصلحتها السياسية في مفاوضاتها النووية مع الولايات المتحدة.

أمام هذا الانحسار في النفوذ الإيراني في العراق، والانهيار النفسي والعسكري لميليشياتها في اليمن، تبقى فلسطين هي الأرض الخصبة التي يمكن أن تنفذ منها إيران، بخاصة في ظل علاقتها القوية مع حركة حماس الإخوانية، والأهم من ذلك أنّ ملف فلسطين هو أقرب الملفات التي يمكن من خلالها ليس فقط الضغط على الأمريكيين، بل وعلى الإسرائيليين، ومن هنا نجد أنّ أحداث غزة الأخيرة لا يمكن النظر لها بعيداً عن محاولات التوظيف السياسي الإيراني، ربما ما يعزّز ذلك هو الإصرار من قبل حماس على التصعيد وعدم القبول بمحاولات التهدئة. والأمر الآخر هو محاولات إيران استغلال هذه الأحداث لاستعراض عضلاتها أمام الإسرائيليين عبر استهدافهم من قبل الأراضي السورية واللبنانية، وهي محاولة أرادت منها إيران أن تؤكد للإسرائيليين بأنّها حاضرة في حدود إسرائيل للضغط على الأمريكيين لتعزيز حضورها على طاولة المفاوضات، وبالتالي حتى يتسنى لها الحصول على مكاسبها السياسية في ملف المفاوضات بشأن برنامجها النووي.

طارق عزيزة

على هامش "الانتصارات الإلهية"

بعد أحد عشر يوماً من التراشق الكثيف بالصواريخ بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في قطاع غزّة، وعلى رأسها "حركة المقاومة الإسلامية – حماس"، كانت حصيلة المواجهة وفق الأرقام الرسمية المتداولة، مقتل 12 إسرائيلياً وإصابة نحو 330، مقابل ما لا يقل عن 232 فلسطينياً، قضوا نتيجة القصف الإسرائيلي، بينهم 65 طفلاً، و39 سيدة، و17 مُسنّاً، فضلاً عن إصابة أكثر من 1900 شخص بجروح مختلفة، منهم 560 طفلاً، و380 سيدة، و91 مُسناً، ومن بين الإصابات 90 إصابة شديدة الخطورة. إضافة إلى ذلك، تضرّرت 16800 وحدة سكنية في القطاع، منها 1800 وحدة باتت غير صالحة للسكن و1000 وحدة دُمّرت بالكامل.

وبحسب ما أعلنته "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين – أونروا"، فقد أدّت الهجمات الإسرائيلية إلى نزوح أكثر من 75 ألف فلسطيني من مساكنهم، هذا دون الإشارة إلى مئات المباني الإدارية والمنشآت الاقتصادية والخدمية والسياحية، التي دُمّرت جزئياً أو بشكلٍ كامل. غير أنّ المعطيات السابقة كلّها تبقى على الهامش، وتكاد لا تحمل أيّ أهمية تُذكر من منظور أصحاب "الانتصارات الإلهية"، إذ لا اعتبار لها عندما يحلو لهؤلاء تصنيف "النصر" وتسميته بـ"الإلهي". لقد خرج (إسماعيل هنية) رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، عبر شاشات التلفزة من العاصمة القطرية (الدوحة)، بعد نهاية المواجهة التي أطلقت عليها حركته اسم "عملية سيف القدس"، خرج ليتحف الناس بخطبة مثقلة بالحشو والإنشاء، مردّداً آيات قرآنية وأدعية وابتهالات دينية، ومؤكّداً أنّ هذا الذي جرى "نصرٌ إلهيٌّ، ربّانيّ، في هذه المرحلة العظيمة". وقال (هنية): "وكيف لا يتنزّل النصر على غزّة الأبية ومقاومتها المباركة، وهي انتفضت لتنصر القدس، ولتدافع عن حمى الإسلام في المسجد الأقصى المبارك، ولترفع هذه اليد الآثمة عن قدسنا وأقصانا، عن الشيخ جرّاح، عن باب العمود. لترفع هذه اليد الآثمة عن ضفّتنا الشمّاء، وعن أهلنا في الثمانية وأربعين.."، كما تضمّنت خطبة الزعيم الحمساوي فيضاً من كلمات الشكر والتحيات، كان لـ"الجمهورية الإسلامية في إيران" نصيب بارز منها.

وهنا تنهض جملة من الأسئلة يسهل، لمن يرغب، تبيّن إجاباتها في الواقع، بعيداً عن الشعارات الأيديولوجية والكلام الشعبوي:

أولاً، هل التوصّل إلى وقف لإطلاق النار دون شروط، غيّر أو سيغيّر شيئاً بشأن ما جرى ويجري في القدس والأقصى وحيّ الشيخ جرّاح تحديداً، علماً أنّها الأحداث التي كانت السبب المباشر لإشعال بوادر انتفاضة شعبية مدنية في طول فلسطين التاريخية وعرضها، وأنّ تدخّل حماس عسكرياً عبر قصف إسرائيل بالصواريخ، كان دعماً لذلك الحراك الشعبي وفق زعم قادة الحركة وأنصارها؟

ثانياً، ألم تكن أولى نتائج عملية "سيف القدس" أنها جذبت الأضواء إلى التحرّك العسكري لحماس ومن معها، على حساب انتفاضة الفلسطينيين المدنية التي حازت تضامناً عالمياً واسع النطاق وأربكت دولة إسرائيل حكومةً ومجتمعاً، وبالتالي نقلت التركيز الإعلامي والسياسي إلى أخبار "الرشقات الصاروخية" العبثية، والغارات الإسرائيلية المدمّرة، والتي شكّلت فرصة لرئيس الحكومة الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو)، سارع إلى توظيفها لدعم موقف حكومته داخلياً وخارجياً؟

ثالثاً، حين عرّج (هنية) في خطبته على مخيمات الشتات واكتفى بذكر مخيمات لبنان والأردن، هل كان إغفاله ذكر فلسطينيي سوريا ومخيّماتهم ناجماً عن سهو ونسيان، أم لأنه يذكر جيداً ما فعلته ميليشيات إيران مع قوات الأسد في تلك المخيمات، وكيف دكّتها فوق رؤوس الفلسطينيين العزّل؟

رابعاً، بعد كلّ ما فعلته وتفعله "الجمهورية الإسلامية في إيران" (التي يشكرها إسماعيل هنية)، من تخريب ممنهج وجرائم بحق الشعوب في لبنان والعراق وسوريا واليمن، خدمةً لمشروعها الإمبراطوري التوسّعي، أليس من العته والبلاهة الاعتقاد أنّ ما قدّمته وتقدّمه من دعم بشتّى صوره، لأذرعها ومرتزقتها والملتحقين بها، هو لخدمة شعوب المنطقة وقضاياها العادلة، وليس جزءاً من استراتيجيتها للهيمنة على المنطقة تحت شعارات فلسطين والقدس والأقصى؟!

خامساً، لمّا كان الأصل في التطورات الفلسطينية الأخيرة (ما قبل المواجهة العسكرية في غزة) هو الانتفاضة المدنية التي بدأها أهالي القدس وامتدت لتشمل الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، ألا ينبغي مواصلتها والسعي لتجذيرها واستثمار التضامن العالمي معها لدعم الحقوق الفلسطينية، بدلاً من التغنّي بالتصعيد العسكري الذي حرف الأنظار عنها، أم أنّ أطراف "الهدنة" جميعاً أرادوا لهذه الصفحة أن تُطوى، عبر "نصر إلهي" يجري تقاسم نتائجه السياسية على حساب الانتفاضة الشعبية؟

إنّ استدخال عقلية "الانتصارات الإلهية" في قضيّة شعب فلسطين، جاء في سياق عملية تزوير للنضال الوطني الفلسطيني التحرّري الشامل العابر للأديان والطوائف، فهذه العقلية تريد مسخه في صورة "صراع إسلامي – يهودي" وحصره في هذا التحديد الأيديولوجي/ الديني. لكن، بالتوازي مع المزايدات على الشعوب والمتاجرة بدمائها على مذبح الشعارات المقدّسة، يعقد أصحاب "النصر الإلهي" التفاهمات والصفقات المشبوهة مع "العدو الغاشم"، بما يضمن لهم مزيداً من النفوذ والسيطرة، باسم القضية وعلى حساب الناس، أصحاب القضية الأصليين، الذين لا تكترث "الانتصارات الإلهية" لمصائرهم، فهي لا تكفّ عن الاقتيات بجثثهم والرقص فوقها.

لماذا طال أمد الصراع في سوريا؟.. قول ما لا يقال

عبد الناصر الحسين

من أبرز مفارقات الثورة السورية أنّ النظام وحلفاءه لعبوا على «ورقة الإرهاب» ونجحوا في تسويق ثورة الكرامة السلمية الشعبية على أنّها حركة إرهابية تشكل تهديداً للسلم العالمي، ولم يكن للنظام أن ينجح في تسويق تلك الكذبة الكبرى لولا تفشُّخ القيم لدى المجموعة الدولية، واحتضان الثورة من قبل دعاة «الإسلام السياسي»، الذين دافعوا عن تشكيلات القاعدة على اختلاف مسمياتها، فالشعب السوري الذي رفض الإرهاب «شكلاً ومضموناً» نظر إلى المثقفين الممسكين بقرار الثورة فوجد معظمهم داعماً للإرهاب أو ساكتاً عن تبعات انتشاره، ونظر إلى المجتمع الدولي فوجده مساهماً في إلباس الثورة الطيبة ثوب الإرهاب ثم تعيير الشعب السوري به.

والذي حدث بالضبط هو أنّ نظام الأسد عمد إلى شيطنة الثورة السورية بعسكرتها، ففشل في تحقيق معظم أهدافه بسبب انضباط «الجيش الحر» وابتعاده عن الممارسات الإرهابية. ثم عمد إلى شيطنة الثورة بأسلمتها تشدداً وتطرفاً، لكنه فشل كذلك في مسعاه بسبب المزايا الجميلة للشعب السوري الكاره للتطرّف الديني والتشدّد المذهبي، كما عمد إلى «تطويف» الثورة السورية وجرّ السوريين لحرب أهلية طائفية لكنه فشل كذلك في هذا المسعى، بسبب عراقة الشعب السوري وإرثه الحضاري.

فبعد كل هذا الفشل توجه النظام للعب الورقة التي يتقن استخدامها وله خبرة واسعة فيها، وهي «ورقة الإرهاب»، فتوجه إلى صانع القرار الأمريكي يطرح عليه «برنامج عمل» متكامل، يتضمن خططاً لإنهاء الإرهاب عالمياً، وتخليص المجتمع الدولي من شروره. هنا توقف الأمريكان أمام العرض ملياً، ودرسوه بشكل جاد، فأمريكا مهتمة جداً بهذا الملف، وحين تتقدم جهة ما لطرح حل لملف الإرهاب فإنّها لن تعرض عنه. وفعلاً كانت الدراسة مقنعة جداً قدم فيها النظام توضيحات لمراحل العمل، وإجابات عن أسئلة مهمة، وخلاصة البرنامج بالشكل التالي:

● ينشئ نظام الأسد قطباً إرهابياً في الداخل السوري بالتعاون والتنسيق مع حليفه الإيراني يتكون من عناصر تابعة للمخابرات وآخرين من سجناء صيدنايا الذين سيفرج عنهم لاحقاً لتنفيذ الخطة. ومهمة هذا القطب التقاط عابري الحدود ممن سيجيئون لمحاربة النظام «النصيري» ومناصرة الشعب السوري «السنّي»، وفقاً لخطابهم المتشدد.

● يعمل النظام مع حليفه الإيراني وعملاء آخرين على إنشاء مكاتب سرية وأخرى افتراضية تعمل على تجنيد الشباب المتحمس للتوجه إلى سوريا بهدف محاربة النظام.

● تعمل الولايات المتحدة على إيصال رسائل «إيحائيّة ملغوزة» إلى دول العالم لتسهيل إرسال المقاتلين إلى سوريا والتخلص منهم لترتاح الدول من نشاطاتهم وأفكارهم القتّالة، الأمر الذي تستحسنه الدول، وخاصة تلك التي تعاني من آفة الإرهاب، سيحدث هذا بطريقة أنّ الذاهب لا يعود وأنّه يجب أن ينتهي أمره في سوريا.

● تتعاون أمريكا مع إيران في السماح لها بتحشيد «فرق الموت» الطائفية الذين تجنّدهم من أفغانستان وباكستان والعراق ولبنان، لتأجيج الصراع الطائفي في المنطقة.

● تعمل أمريكا على إيصال رسائل إيحائية إلى الدول الغربية تطالب بتسهيل استقبال اللاجئين السوريين الهاربين من ويلات الحرب، والمطلوبين للنظام وللإرهابيين، لتكون سوريا ساحة صراع تدور رحاها بحروب شديدة القذارة.

● تستقبل عناصر القطب اللاقط الوافدين الجدد من الراغبين بمحاربة النظام، وتجري لهم أول عملية «غسيل دماغ» بحيث تتحوّل أهدافهم من مناصرة الشعب السوري ضد النظام وحلفائه إلى «إقامة الخلافة» الإسلامية و«تطبيق الشريعة»، والغاية هي «إعلاء كلمة الله»، فتتلاشى فكرة محاربة النظام.

● ثم تبدأ المرحلة الثانية من عملية «غسيل الأدمغة» بحيث يتوجّه حقد الوافدين إلى كل مسلم لا يؤمن بفكرة الخلافة، فمن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون.. وبالتالي يسمى هؤلاء «مرتدين» ويحكم «فقه المتشددين» على هؤلاء بالقتل ردة، فقتالهم أولى من قتال الكفار، فتنشرح صدور المجاهدين لفكرة مقاتلة «الجيش الحر»، والناشطين الإعلاميين والثوار وعموم المدنيين.

● بالنتيجة من جاء ليقاتل الأسد ويحمي الشعب السوري فسوف يتحول سريعاً لمحاربة الشعب ومفرزاته الثورية ويعفي النظام والميليشيات الداعمة له.

● بعد أن يفرغ الأسد من محاربة الشعب السوري والانتصار عليه سيعمل مع حلفائه على محاربة الفصائل الإرهابية وسينتصر عليها بسهولة لأنّه يعرف تماماً مواقعها فهو مالكها وسيدها.

قبلت أمريكا بتلك الخطة الرهيبة أو- على الأقل- لن تخسر شيئاً حين تقبلها، فهي تعلم أنّها المستهدف الأول من قبل جماعات القاعدة لأسباب محددة، وقد واجهت إرهاب القاعدة لثلاثة عقود، وشكلت تحالفاً دولياً لما يسمى «الحرب الكونية على الإرهاب»، وتكلفت- مع حلفائها- أموالاً طائلة في تلك الحرب، فعندما يتقدم نظام الأسد بعرض حيوي يتضمن القضاء على الإرهاب العالمي وحواضنه فلا بد أن تكون تلك فكرة مغرية للسياسة الأمريكية. يحدث هذا والولايات المتحدة على علم تام بأنّ نظام الأسد هو نظام إرهابي بامتياز، لكن إرهابه لا يؤثر كثيراً على الأمن القومي الأمريكي، بل يستهدف الشعب السوري، وبنسبة أقلّ يؤثر على جيرانه. يحدث هذا والولايات المتحدة تعلم قبل غيرها أنّ هذا النظام بارع في صناعة تشكيلات قاعدية خاصة به يستخدمها- متى شاء- لتحقيق أهداف خبيثة. فسكتت أمريكا عنه لأنّه سبق وأن قدّم مشروعاً للأمريكان مشابهاً لهذا الأخير خلاصته- وفقاً لمنطق نظام الأسد- أننا في سوريا نصنع خلايا إرهابية لاختراق القاعدة، وخدمة السلم الدولي، فكان النظام يبيع معلوماته الحساسة جداً للأمريكان الذين استفادوا كثيراً منها في أفغانستان وغيرها، وتفادوا هجمات كانت مقررة ومخططاً لها من قبل القاعدة، وغالباً ما يكون النظام هو نفسه من يخططها.

لكن المشروع الأخير مختلف تماماً ومتقدّم جداً عن سابقه، لأنّه يستهدف القاعدة في جميع أنحاء العالم، ولا مشكلة لدى الأمريكي في تمديد بقاء الأسد في الحكم ريثما ينجز ما وعد به، وعندما يفرغ منه سيقول له الأمريكي: شكراً لك حيث جمعت الإرهاب العالمي في سوريا حتى صار من السهل التعامل معه، لكن لا بد من معاقبتك لأنك فعلت ذلك لقتل المدنيين لا لقتل الإرهابيين، بل إنك صرت تستخدمهم كورقة قوية ضد أمريكا وحلفائها.

إذاً أمريكا التي قبلت بخطة النظام اشترطت سلفاً على النظام أن يتجنب قتل المدنيين على نطاق واسع، وخاصة بالأسلحة المحرمة دولياً، فكان هذا الشرط هو المحدّد الزمني لانتهاء حكم النظام.

من عرس الاستفتاء إلى عرس الانتخابات الديمقراطية

اعلانات الاسد الانتخابية في العاصمة دمشق

آدم قدرو

صادف في عام 1999 أن يكون في ضيافتنا بعض الأقارب من غير السوريين، ومعهم سيدة مسنّة توفيت بعد عقد من الزمن، وهي على قناعة تامة بأنّ الشعب السوري هو أكثر شعوب الأرض سعادة بسبب حبهم للغناء والرقص.

في الشارع نفسه، أكثر من حلقة دبكة وأغانٍ وحفلات يشارك بها الجميع، من شيب وشباب، رجال ونساء، أغنياء وفقراء، وفي كل الأحياء. رأت هذا المشهد في كل المدن التي زارتها، وهي دمشق وحلب واللاذقية ودرعا. وبلهجة مكسّرة كانت تردد كلمة "نيالكن كيف عايشين".

أبي وأفراد العائلة والأصدقاء الذين احتكوا بالضيوف، وحتى أبناء تلك السيدة، يدركون تماماً "كيف عايشين" لكن لا أحد امتلك الشجاعة ليشرح لها، وكأنّما حدث اتفاق ضمني بين الجميع على الصمت والاكتفاء بابتسامة شاحبة.

لم يكن الاستفتاء الأخير لحافظ الأسد يختلف عن أول وثاني استفتاء لخليفته بشار الأسد. أما بعد الثورة السورية، وبعد "الإصلاحات" التي قام بها النظام، ومن ضمنها تدمير المدن على سكانها، وخسارة قسم من الأراضي السورية واستقدام الجيوش الأجنبية واعتقال الآلاف وتشريد الملايين، بالإضافة لدستور جديد يكرس الديمقراطية، يلغى الاستفتاء، لنشهد مسرحية أكثر هزلية من سابقتها، وهي الانتخابات الرئاسية.

لكن انتخابات 2014 تختلف كثيراً عن انتخابات 2021، على الأقل في ردود فعل جمهور النظام، أو بتعبير أدق الموالاة. التجلي الأوضح كان عندما قامت مظاهرات السويداء تحت شعار "بدنا نعيش"، ومحاولته حشد الصفوف في الساحل، فبعد أن كان باستطاعة النظام السوري حشد مئات الآلاف من مناصريه في "مسيرات عفوية" خلال الأعوام 2011_ 2012_ 2013، في العديد من المدن السورية، اختزلت هذه المسيرات بتجمع العشرات، معظمهم دون الـ20 من عمرهم، لفترة قصيرة، في قلب مدينة اللاذقية، قبل أن تعقبها مسيرة سيارات تعبّر نوافذها الفيميه والصور الملصقة على زجاجها الخلفي عن هوية مالكيها، والتي دامت لفترة قصيرة أيضاً، مثلما حدث في مدينة طرطوس. في نسخة أكثر هزلية وبؤساً بكثير من تلك التجمعات "العفوية" المؤيدة التي كان يسوقها النظام السوري إلى الساحات سابقاً.

فخلال النصف الأول من سنوات الأزمة السورية، كانت ظاهرة اندفاع الكثير من شباب الساحل السوري- وبشكل خاص سكان الريف- إلى التطوّع في الجيش السوري قائمة، على الرغم من استمرار توافد النعوش التي تحمل أجساد أقاربهم وأصدقائهم إلى مدنهم وقراهم، بعد أن نصّب النظام السوري نفسه حامياً وحيداً للأقليات، ومدافعاً عن حقوقها، وبعد أن سوّق لمعركته التي خاضها ضد الشعب على أنّها معركة ضد الإرهاب بوصفها معركة وجود لكل هؤلاء الشبان وعائلاتهم.

يدرك الأسد تماماً تلك المخاوف التي عمل نظام البعث على تغذيتها عبر خمسة عقود، لذلك اكتفى عام 2014 ببيان انتخابي مؤلف من ثلاثة حروف فقط (سوا)، وهي رسالة تحمل معان واضحة، كان له ما أراد من الناحية الشكلية لا الشرعية.

إلا أنّ نظرة الكثير من سكان الساحل السوري تغيرت تدريجياً بعد سبع عجاف، هدأت وتيرة المعارك في سوريا، ولم يعد لذوي هؤلاء الشبان سوى صور أبنائهم المعلّقة على جدران منازلهم، أظهر النظام لهذه الفئة أنّه لا يحمل لهم في جعبته أي ثواب مقابل تضحياتهم. أصبح معظم عائلات الجنود يشعر بخواء ما كان أبناؤهم يحاربون لأجله، ولم يعد هناك من هو مستعد للتضحية بأبنائه، بعد أن شعر جزء كبير منهم بأن التضحية لم تكن سوى جزء من معركة النظام للصراع على بقائه، ولم يكن أبناؤهم سوى أضاحٍ ساقها النظام للدفاع عن استمراره، ولم تكن هذه الانتصارات المتتالية اللامتناهية للنظام على "أعدائه" أي أثر إيجابي على حياة السوريين عموماً، وهذه العائلات خصوصاً. فالوضع الاقتصادي الذي يزيد السوريين ألماً كل يوم. انهارت العملة السورية مقابل الدولار وانعدمت مقومات الحياة الأساسية وأصبح الشعب السوري في حالة انتظار رسالة تكامل التي تتفوق من حيث الأهمية على رسالة الغفران للمعري.

ردود فعل الشارع على مسرحية الانتخابات، وكأنّها سقوط لورقة التوت الأخيرة عن جسد النظام السوري المشوّه في منطقة الساحل السوري، التي كانت تعدّ ركيزته الشعبية الأساسية طيلة سنوات الأزمة، فظهر أمام العالم عارياً تماماً، بعد أن خسر كل أوراقه التي راهن عليها من خلال التناقضات التي اختلقها في أذهان جزء من الشعب السوري.

وبعد أن أثبت يوماً بعد آخر فشل كل سياسته لإدارة الأزمة أمام المجتمع الدولي، بمن فيهم حلفاؤه بعد أن تواردت العديد من التقارير التي تشير إلى تململ في سياسة روسيا تجاه النظام، هذا الاستياء الروسي من عدم جدوى حلول الأسد والخطوات التي يتخذها للتوصل إلى حل يخدم ويضمن مصالحها في سوريا. هي التي تخشى أن يعيد التاريخ نفسه، لكن هذه المرة في سوريا وليس في أفغانستان.

ما زال النظام يمتلك القدرة على إعادة خلق مشهد "المسيرات العفوية"، من خلال دفع العناصر التي تعمل في الفروع الأمنية، والقطع العسكرية والشبيحة إلى الساحات في زيّ مدنيّ، الذين سيحتفلون بانتصاره على منافسيه الأشداء في العرس الديمقراطي الذي ستشهده البلاد. إلا أنّه يعجز عن خلق هذه المشهدية بشكلٍ متقن كما كان في السابق.

أصبح معظم الشعب السوري يدرك أنّنا اليوم في مراجل أخيرة من الانهيار المستمر لهذا النظام، الذي يحكم بالحديد والنار ولا يملك أي شرعية، ومشروعه الوحيد نهب خيرات البلاد وبيعها مقابل البقاء الصوري في الحكم. وهذا النظام يدرك أنّه صنم هش يشبه- من حيث الرمزية- تمثال صدام حسين الذي لم يجد من يدافعه عنه لحظة انهياره في ساحة الفردوس 2003.

انتخابات جمهورية الخوف

عمار ديوب

بدأت الانتخابات الرئاسية في سوريا، وكي لا تكون تجديداً للبيعة، أُكمل المشهد بمرشحين تابعين لأجهزة الاستخبارات، وهو ما فعله بانتخابات 2014، استناداً إلى دستور 2012، لإضفاء شرعية لحكمه بعد اهتزاز صورته على إثر انتفاضة السوريين، وبذلك لا يشذُّ النظام عن تاريخه الأمني، منذ أن تشكل في السبعينات.

ربما كان الروس أصحاب المشورة في تمثيلية الانتخابات هذه كذلك، فشكليتها هامة للتجديد ودعم سرديتهم بأنّ النظام شرعي والرئيس شرعي، وعلى العالم أن يتعامل مع الروس وفقاً لذلك. أقول مع الروس لأنّهم هم الآن من يبيع ويشتري بخصوص كل الأوضاع السورية.

الانتخابات "المرفوضة" سورياً، لا تترجم واقعياً كذلك لدى الموالين، الذي كانوا يأملون بحياةٍ مختلفة بعد نصرتهم الطويلة للنظام؛ فإذا بهم يقادون للتجديد!. سينتخبونه ولا شك، وليس لأنّهم مقتنعون بضرورة ذلك؛ لا لا، بل لأنّ الخوف ما زال يعشش بأفئدتهم، ولأنّهم مراقبون جيداً، ولن أتكلم عن فشل المعارضة في استقطابٍ سياسي لهم. هنا من غير اللائق توجيه الانتقادات للموالين الذين سينتخبون، وتحديداً غير المستفيدين "نهباً وفساداً" من النظام، فهم خائفون ولا شيء آخر. لو أتيح لهم أن ينتخبوا بأجواء "ديموقراطية" لما فعل ذلك أغلبيتهم، ولكنهم، وبعد تاريخ من القمع، ومما رؤوه من كوارثٍ وقتل وتهجير وانعدام البديل الديموقراطي خلال السنوات العشر، فهل سنتوقع غير ذلك الانتخاب؟

هناك مقولة كُررت بغير وجه حق، وفيها حمولة أخلاقية غير واقعية، وتقول إنّ الصمت السياسي قد كُسر مع الثورة في 2011، وأنّ الشعب لن يعود إلى خوفه وصمته ورعبه وقطيعته. إنّ تلك المقولة ليست صحيحة، وتصبح كذلك حينما يتغير النظام فعلياً؛ قبل ذلك يمكن للصمت أن ينكسر عند بعض الشعب، سيما إن خرجت مناطق واسعة عن سيطرة النظام. إن كسر الصمت قضية تتعلق ببروز وعي عقلاني وثوري بحق، يعي جيداً حقوق الأفراد وواجباتهم، ويتحقق بشرطٍ اجتماعي جديد يقول بإمكانية الانتصار على النظام وتغييره. الحرب في سوريا، ورداءة المعارضة وعدم حيازتها على مشروعٍ وطنيٍّ وله مصداقية ديموقراطية أو قيادة جامعة، لا تدعم تشكل تلك القدرة العقلية الجادة، ليس على رفض الانتخابات، بل ورفض النظام بأكمله.

التقارير الاقتصادية تؤكد انهيار الوضع الاقتصادي لما يفوق الـ85 بالمائة من السوريين، وانسياقاً مع ذلك يجب ألا ينتخبوا بشار الأسد من جديد، ولكننا الآن نشهد عملية تأييد له، وبعد أيام سيتم انتخابه بنسبٍ كبيرةٍ وستتجاوز الـ70 بالمائة، وهذا يعني أنّ الموقف السياسي لا يرتبط آلياً بالوضع الاقتصادي، وإنما بمسائل لها علاقة بالقمع والولاء والخوف وفشل المعارضة. ضمن ذلك علينا تفكيك مواقف السوريين، وليس الانطلاق من رؤية أخلاقية متكلفة تُندّد بالموالين والذين انتخبوه أو سينتخبوه.

دولياً، ما تزال الانقسامات مستمرة حيال النظام، وما تزال أمريكا وأوروبا ومعهم تركيا، خاصة، ترفض شرعنة النظام أو أيّة خطوات سياسية يتخذها، ومنها الانتخابات الجارية. هذا لم يتغير منذ سنواتٍ، وليس دقيقاً الإشارة إلى تغيرٍ إيجابيٍّ إزاء النظام بسبب عدم إصدار إدارة بادين لائحة عقوبات جديدة وفق قانون قيصر، أو تأخرها في إصدار سياسة جديدة تجاه الوضع السوري. الموقف الأوربي لا يشذُّ كثيراً عن الموقف الأمريكي، وسماح فرنسا وسواها للموالين للنظام بانتخابه، وعكس ألمانياً مثلاً، لا يعني "انشقاقاً" عن الأمريكان، وهي من ألاعيب السياسة الفرنسية تاريخياً.

عربياً، لا تستحق مواقف الدول العربية تقييماً يذكر، وسواء منها الموافقة على تلك الانتخابات أو الرافضة؛ فهي تدور في إطار سياسات الدول الإقليمية أو العالمية، وبالتالي سواء شرعنت النظام أو أبقت القطيعة معه فليس في الأمر جديدٌ يُغيِّر من حالة الاستنقاع التي دخلت بها سوريا، "المقسمة" إلى مناطق ثلاث، ومناطق النظام تحت هيمنة الاحتلال الروسي الإيراني. الاحتلال الأخير، وسيطرته على معظم أوجه الحياة في سوريا "الأسد"، يُفقد تلك الانتخابات شرعيتها، فهي لا تستند إلى الشعب، كمصدر أوّل في شرعية الأنظمة. هذا ليس تحليلاً، بل هو تقرير للواقع الميداني؛ ولهذا أشرت إلى سببٍ روسيٍّ للانتخابات. وبالتأكيد هناك تأييد إيراني كامل لها، حيث إنّ الأخير، وفي حال إجراء أيّة تسويةٍ للوضع السوري فإنها ستتسبب بتخفيف وجود إيران في سوريا، وربما تدفع التسوية نحو محاسبتها لدورها في دمار سوريا وتخريب البنية الاجتماعية ودعم النظام ضد مصالح أغلبية السوريين.

ليس هناك من صمتٍ مطلق في سوريا، فمؤخراً ارتفعت أصوات رافضة لرفع أسعار المحروقات في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية "الكردية" فتراجعوا عنه، وارتفعت أصوات عديدة، وفي أكثر من تظاهرة في مناطق هيئة تحرير الشام، ولكن لم تتم الاستجابة لمطالب الناس، وأصوات مدينة درعا أو السويداء أيضاً لم يستجب لها النظام. في بقية مناطق سيطرة النظام أو سيطرة فصائل الجيش "الوطني" الخاضعة لتركيا، لا تلبي المطالب الشعبية، بل ويتفننان في الإساءة للناس والتشدد إزاءهم. لو أضفنا لكل ذلك، ضعف المبادرات الشعبية المطالبة بالحقوق -خارج سوريا- من هيئات تمثل الثورة، بل وحتى ندرة تشكل التحالفات السياسية الرافضة للهيئات المكرسة لتمثيل الثورة أو عدم تشكل قوى سياسية جديدة؛ أقول كلها مؤشرات توضح أوجه ذلك الصمت: قلة الوعي، الشعور بالهزيمة، الخوف من التغيير، ضعف القدرة على المواجهة، ندرة النفس الطويل إزاء الأزمات، والخروج منها.

الآن يحاول النظام وأجهزته الأمنية (الأمل بالعمل) أي بالأكاذيب وأن الواقع سيتغير. أغلبية التحليلات الاقتصادية تميل للتأكيد أن أزمات الخبز والوقود وانهيار الأوضاع الاقتصادية والخدمات، ستزداد، وقد تشهد قفزات بعد نهاية الانتخابات وعيد الفطر. إذاً الانتخابات لن تُنقذ سوريا والسوريين، والضغط الأمريكي على روسيا لن يتزحزح، والأخيرة ما زالت تحاول، وآخر محاولاتها الفاشلة كما قلنا الانتخابات ذاتها، ولكن كلّه عبث بعبث.

لا يمكن لسوريا البقاء في الثلاجة الروسية، واستمرار مناطق النفوذ الثلاثة، وستفشل الانتخابات "الديموقراطية" في إخراج الزير من البير وتطويب سوريا له، وهذا سيدفع من جديد نحو تسويةٍ سياسيّة. صحيح أنّ هناك وقتٌ طويلٌ مرَّ، والوضع على هذا النحو، ولكن تفاقم الأمور سيجبر الروس لا محالة على جديدٍ سياسيٍّ قادم، وبالتأكيد ليست الانتخابات مفتاحه، فهل تتأخر التسوية في سوريا؟ كل الاحتمالات ممكنة في ظل غياب الحديث عن التسوية وبقاء أحوال النظام والمعارضة على حاليهما.

كي لا نَقتل الوطن "2"

خصوصيّة الحالة المجتمعيّة السوريّة

منال محمود

لقد كان من الوضوح بمكان، ومنذ بداية الأحداث في (آذار 2011)، أنّ هنالك إشكاليّة عميقة في الوعي السياسي في المجتمع السوري، نتكلّم هنا عن الأطراف المتنازعة المتمثّلة بالنظام القائم وبالفئة التي فرضت نفسها تحت مسمّى المعارضة. إنّ عدم نضج الوعي السياسي وانعدام الخبرة السياسيّة والقانونيّة وغياب التعدّدية والتمرّس في العمل السياسي لدى تلك الأطراف زاد المشهد تعقيداً وكشف التناقض في الطروحات.

ولعلّ هذه الإشكاليّة التي ظهرت يمكن أن تشكّل اليوم إحدى ركائز العمل السياسي الجديد، بمعنى أنّ الدافع في المرحلة القادمة سيكون مضاعفاً فيما يخصّ الإصلاح السياسي. لا سيّما في مجتمع تم إقصاء مؤسّساته وإضعافها بالقهر السياسي.

لابدّ في هذا المقام من الإشارة إلى دور المؤسّسة العسكريّة في الصراع القائم، والتي أُقحمت في خضم المواجهات لتصبح مشاركاً وفاعلاً، مما يجعلها خاضعة لقانون المحاسبة عند البدء بتطبيق العدالة الانتقاليّة، وبالتالي إنزال القصاص بمن ارتكب جرائم وانتهاكات وإنشاء محكمة خاصة لمعاقبة كلّ المجرمين.

إذن فإنّ بدء العمل على ورقة المصالحة الوطنيّة يدعم بالضرورة العمليّة السياسيّة إذا كان هنالك نيّة لدى جميع الأطراف لبدء مرحلةٍ سياسيّةٍ على أسس متطوّرة ومتناسبة مع مستويات المرحلة المجتمعيّة.

إنّ الاستعداد لإحياء وإصلاح الحياة السياسيّة شرط أساسي لبناء أي جسر للعبور لمرحلة مستقرّة تقوم على رصّ الصف الوطني دون مزاودات أ وفرض وصاية أو تخوين. إنّ الوعي بضرورة التغيير تستلزم تحييد الأصوات غير المؤمنة بضرورة التغيير والتطوير، ودون دعم جدّي من النظام القائم باعتبار المنظومة الأكثر قوّة وتأثير لا يمكن أن تبدأ المرحلة التالية.

يمكن لنا هنا أن نستعير مفهوم العزل السياسي من التجربة العراقيّة، والتي تهدف إلى تطهير مؤسّسات الدولة من البيروقراطية وتجريد عناصر الفساد من الشرعيّة، وبالتالي استبعادها من العملية السياسيّة الوطنيّة. إنّه نوع من العقاب على ما تسبّبوا به من خلل السياسي وشكل من أشكال رفض المجتمع لهذا السلوكيّات، كما أنّه إنذار وتحذير لمن يتقلّد، مستقبلاً، مناصب مشابهة من مصير مماثل. وهو يسهم أيضاً في تعزيز ثقة الأفراد في سيادة العدالة وفي قدرة مؤسّسات الدولة على إنفاذ القانون وإحلال القضاء المستقل.

إنّ دور النّظام القائم يُعتبر حاسماً في هذه المرحلة، خاصّة في ظلّ انعدام ثقة أغلب المواطنين بمؤسّسات الدولة، وافتقار الأخيرة إلى احترام حقوق الإنسان، وإلى سيادة القانون، لا بدّ إذاً من وجود إرادة سياسيّة حقيقيّة لدى الرجالات الوطنيّة في هذا النظام من أجل الانتقال إلى مرحلة جديدة أكثر تطوّراً يتسيّد فيها القانون ويتمتّع فيها القضاء بالاستقلال التام.

إنّ الإصلاح المؤسّساتي يسهم في العمل بالقضاء على عوامل الاضطراب المجتمعي، بمعنى أنّ تبنّي إصلاحات في مؤسّسات الدولة وقوانينها وسياساتها، يؤدّي إلى إزالة شروط الصراع أو الثورة، وبالتالي سيعزّز من استقرار الوعي المجتمعي وينفي أسباب النزاع. يمكن تحقيق هذا الإصلاح عن طريق إعادة الهيكلة وتحديث القوانين والنظم الداخلية وإعادة النظر في المنهجيّة الإداريّة المتّبعة. وجوهر هذا الإصلاح لا يمكن أن يتم إلّا من خلال البدء بإصلاح النظام القضائي والتشريعي وأجهزة أمن الدولة وبدون البدء من هذه المؤسّسات تُعتبر أية عمليّة محاسبة ناقصة وتؤدّي بالضرورة إلى فشل عمليّة الإصلاح.

من أجل التمهيد لمرحلة المصالة الوطنيّة يجب أن نبدأ من حيث نقف جميعاً، من لحظة قتل الوطن. إذا لم تُدرك جميع الأطراف أنّها في صدد قتل الوطن داخل كل مواطن، عن قصد أو عن غيره، لن تدرك أنّ الوقت قد حان للبدء بالمصالحة. دون وجود هذا الوعي لا يمكن المباشرة في العمل. فالأولويّة إذن الآن للحوار وتبادل الآراء والأفكار والاستماع للجميع من قبل الجميع. لابدّ إذن أن يطرح كل طرف على نفسه السؤال حول ماهيّة أولويّاته، إن كان الجواب هو الوطن، إذن فلا بدّ من أن يفتح ذراعيه وأذنيه للآخر الذي هو جزء من هذا الوطن، أينما كان وكائناً من يكن. القول بغير هذا في هذه المرحلة، ودون أن أقصد أي نوع من فرض الوصاية، يجعل الاقتناع بمستوى الوطنيّة مشكوك فيه.

هذا المقال وغيره، ليس أكثر من دعوة لكل من يقرأ أن يُخضع نفسه لذلك السؤال. ومن يملك جُرأة الطرح لابدّ من أن يملك جُرأة الإجابة وجُرأة المصارحة، ولابدّ من أن يملك حريّة الحوار من أجل الوطن، والوطن فقط، وأن لا يأبه من أن يتم حرقه أو اغتياله على مذابح السياسة العالميّة، حيث إنّ عمليّة اغتيال وطننا السوري، وعلى جميع المستويات، عمليّة مقصودة قائمة ومستمرّة.